

# الفصل الثاني التوسع في المستوى النحوي

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: التوسع في الظروف.
- المبحث الثاني: التوسع في المصادر.
- المبحث الثالث: التوسع في التراكيب والأساليب.
- المبحث الرابع: التوسع في الجار والمجرور.

## المبحث الأول التوسع في الظروف

الظرف قسمان: ظرف زمان، وظرف مكان.

فظرف الزمان: ما يدل على وقتٍ وقع فيه الحدث، كقولك: صَلَّيْتُ لَيْلًا.

وظرف المكان: ما يدل على مكان وقع فيه الحدث، نحو: وَقَفْتُ أَمَامَ الْجَامِعِ  
والظرف، سواء أكان زمانياً أم مكانياً، إمَّا مُتَصَرِّفٌ أو غير مُتَصَرِّفٍ.

فَأَمَّا: الظرفُ المُتَصَرِّفُ<sup>(١)</sup>:

وهو ما يستعمل ظرفاً وغير ظرف، فهو يفارقُ الظرفية إلى حالة لا تُشَبِّهُهَا  
كأن يُستعمل مُبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به، أو نحو ذلك.

وأما الظرف غير المتصرف: وهو على قسمين:

القسم الأول: ملازم للنصب على الظرفية فلا يستعمل إلا ظرفاً، نحو ((ذَا

صَبَاحٍ، وَذَاتِ لَيْلَةٍ))، ومنه ما ركب من الظروف: كصباح مساءً، وليل ليل.

والقسم الثاني: ما يلزم النصب على الظرفية أو الجر (بمن) أو (إلى) أو (حتى)

أو (مذ) أو (منذ).

ومن خلال تتبعنا لمباحث التوسع في ((الكتاب)) وجدنا سيبويه، يشير كثيراً إلى

التوسع في الظروف، وإلى الأسماء التي تقع ظروفًا، زمانية كانت أم مكانية، لذا

أثرنا أن نقدّمه على غيره، لكثرتِه وأطرّاده في الكتاب، وإليك أهم مسائل التوسع في

الظرف:

— وقوع الأسماء ظروفًا:

١ - ظروف الزمان:

أ - اليوم والليلة:

عقد سيبويه في كتابه باباً سماه (باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على

المعنى)<sup>(٢)</sup> قال فيه: ((... وقد تقول ((سِيرَ عَلَيْهِ الْيَوْمُ)) فترفع وأنت تعني: في بعضه،

(١) أنظر: الكلام في ((الظرف المتصرف)) و((الظرف غير المتصرف)): المساعد لابن عقيل ١/٤٩٠-٤٩١،

والمطالع السعيدة ١/٣١٣-٣١٤، وجامع الدروس العربية ٣/٤٦-٤٧، والنحو الوافي لعباس حسن ٢/٢٥٩

وما بعدها.

(٢) الكتاب ١/١١٠، ١/٢١٦هـ.

كما تقول في سعة الكلام: (الليلة الهلال) وإنما الهلال في بعض الليلة. وإنما أراد: (الليلة ليلة الهلال) ولكنه أتسع وأوجز<sup>(١)</sup>. وأشار إلى ضم: ((اليوم والليلة)) ابن السراج إذ قال: ((... فالذي يكون منه ظرفاً واسماً ضم ((اليوم والليلة))...))<sup>(٢)</sup>.

وعلق الفارسي على كلام سيبويه: ((أي الأحيان سير عليه أو يسار عليه))<sup>(٣)</sup> قال: ((إذا قال: أي الأحيان سير عليه، رفع (أيًا) بالابتداء على الاتساع وجعل ما بعده خبره، فجواب هذا: زمن كذا، وإذا قال: أي الأحيان سير عليه؟ جعله ظرفاً لـ(سير)، وجوابه: حين كذا بالنصب))<sup>(٤)</sup>.

وأشار سيبويه إلى نصب هذه الظروف، وذكر أن التقديم والتأخير فيها سواء. قال: ((وإن قلت: (الليلة الهلال) و((اليوم القتال) نصبت؛ التقديم والتأخير في ذلك سواء، وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول))<sup>(٥)</sup>.

وذكر الأعم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) بعد أن ذكر قول سيبويه: ((الهلال الليلة))، إنما جاز له أن ينصب الليلة على الظرف، والهلال جثة، لأن الهلال يتغير تغيراً دائماً بصورة يتغير إليها، فكانه قال: استهلاله الليلة، أو تصووره بهذه الصورة الليلة<sup>(٦)</sup>.

وزعم السيوطي (ت ٩١١هـ) أن ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان إلا هذا؛ يعني: ((الليلة الهلال))<sup>(٧)</sup>.

(١) للكتاب ١/١٠١، ٢١٦/١هـ، وانظر: دليل القاعدة النحوية عند سيبويه ص ٨٣.

(٢) الأصول في النحو ٢/٣٠٤.

(٣) الكتاب ١/١٠١، ٢١٦/١هـ.

(٤) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١/١٤٩-١٥٠.

(٥) للكتاب ١/٢٠٨، ٤١٨/١هـ، ٤٨٤-٤٨٥م.

قال السيرافي: اعلم أن ظروف الزمان تكون أخباراً للمصادر، ولا تكون أخباراً للجثث وأما ظروف المكان فتكون أخباراً للمصادر والجثث، وإنما كانت ظروف المكان كذلك لأن الجثة الموجودة قد تكون في بعض الأمكنة دون بعض مع وجودها؛ أعني الأماكن، ألا ترى أنك إذا قلت: ((زيد خلفك))، علم أنه ليس قدامه ولا تحته ولا فوقه ويمنته ويمرته، مع وجود هذه الأماكن، ففي البراء الجثة بمكان فائدة. وأما ظروف الزمان فإنما يوجد منها شيء بعد شيء، وما وجد منها، فليس شيء من الموجودات أولى به من شيء.

(٦) للنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٤٢٩.

(٧) الأشباه والنظائر في النحو ٢/٦٣.

## ب - الدهر والأبد:

قال سيبويه: ((وَمِمَّا لَا يَكُونُ الْعَمَلُ فِيهِ مِنَ الظُّرُوفِ إِلَّا مُتَّصِلًا فِي الظَّرْفِ كُلِّهِ، قَوْلُكَ: سِيرَ عَلَيْهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَالذَّهْرُ وَالْأَبَدُ))<sup>(١)</sup>.

يريد أن الفعل إذا وقع فيهما فإنه يشتمل عليهما جميعهما، وليس يقعان على بعضه، وأشار ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في (المساعد) إلى أن ظروف الأبد والدهر يكونان مقرونين بالألف واللام، فيقعان في جميعهما، كما تقول: (سِرْتُ رَمَضانَ)، ثم ذَكَرَ أَنَّ سيبويه نَصَّ على ذلك، قال: ((ولا تقول لَقَيْتُهُ الذَّهْرَ وَالْأَبَدَ، وَأنتَ تزيد يوماً فِيهِ))<sup>(٢)</sup>.

## ج - أسماء الشهور:

قال سيبويه: ((وَمِمَّا أُجْرِي مجرى الأبد والدهر، والليل والنهار: المَحْرَمَ وَصَفْرَ وَجَمادى، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة؛ لأنَّهم جعلوهنَّ جملةً واحدةً لعدة أيام))<sup>(٣)</sup>، يريد أن الفعل إذا وقع على هذه الشهور مثله كمثل ما جرى على الأبد والدهر من حيث إن الفعل يتناول جميع تلك الشهور ولا يكون العمل فيه في يوم دون الأيام، ولا ساعة دون الساعات.

وقد أشار السهيلي (٥٨١هـ) إلى كلام سيبويه السابق وحمله على التوسع في الكلام؛ قال: ((وَأَعْلَمُ أَنَّهُ مَا كَانَ مِنَ الظُّرُوفِ لَهُ عِلْمٌ، فَإِنَّ الفِعْلَ إِذَا وَقَعَ فِيهِ تَتَوَلَّاهُ جَمِيعَةً، وكان الظرف مفعولاً على سعة الكلام؛ فإذا قلت (سِرْتُ غُدوةً) فالسير واقع في الوقتِ كُلِّهِ، وكذلك (سِرْتُ السبْتِ وَالجمعةَ) و(سِرْتُ المَحْرَمَ وَصَفْرَ) وكل هذا مفعولٌ على سعةِ الكلام لا ظرفٌ لِلْفِعْلِ))<sup>(٤)</sup>.

وعلل السهيلي كلامه هذا؛ بأن هذه الأسماء لا يطلبها الفعل ولا هي في أصل موضوعها زمان، إنما هي عبارة عن معانٍ أُخْرَ، فإن أردت أن تجعل شيئاً منها

(١) الكتاب ١/١١٠، ٢١٦/١.

(٢) أنظر: المساعد على تهذيب اللغات، لابن عقيل ٤٩٨/١، والكتاب ١/١١٠.

(٣) الكتاب ١/١١١، للكتاب ١/٢١٧هـ، وانظر: الأصول في النحو ١/٢٢٩.

(٤) نتائج الفكر ٣٠١٢، خالف ابن خروف جمهور النحاة في هذا، وذهب وحده فأجاز وقوع الفعل على جزء من

الظرف أو بعضه، فأجاز أن يُقال: (سِرْتُ الشهرَ) وأنت تريد السير في بعضه.

انظر: مع الهولم ١/١٩٨، وظاهرة اللغز في النحو العربي ٤٢٦.

ظرفاً، ذكرت لفظ الزمان وأضفته إليها، كقولك: (سِرْتُ يَوْمَ السَّبْتِ) و(شَهْرَ الْمُحَرَّمِ)، فالسير واقع في الشهر ولا يتناول جميعه إلا بدليل، والشهر ظرف، وكذلك اليوم<sup>(١)</sup>.

وذكر الأعلام أنَّ ظاهرة كلام سيبويه الفصل بين ذكر لفظ الزمان وعدمه، إذ قال بعد أن ذكر قول سيبويه: ((وَمِمَّا أُجْرِي مَجْرَى الدَّهْرِ وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ: (المَحْرَمُ وَصَفَرُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ قُلْتُ: شَهْرُ رَمَضَانَ أَوْ شَهْرُ ذِي الْحِجَّةِ لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَصَارَ جَوَابَ مَتَى))<sup>(٢)</sup>.

قال: ((اعلم أنَّ ظاهر كلام سيبويه الفصل بين أن تقول: شهر المحرم، وبين أن تقول: المحرم، وكذلك سائر الشهور، وهذه رواية رواها كأنهم جعلوا المحرم نائباً مناب قولهم: الثلاثون يوماً، وهم لو قالوا: سير عليه الثلاثون يوماً؛ لكان السير في كل يوم منهن، فأما إذا أدخلوا (شهرًا) جعلوه اسمًا للوقت بعينه، فصار بمنزلة يوم الجمعة))<sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن الزجاج لم يفرق في أسماء الشهور بين ما جاء مقرونًا بلفظ الزمان، وبين المجرى منه الذي يأتي توسعاً، إذ حكى الأعلام عنه قال: ((وقال الزجاج: أراد سيبويه أنك إذا عطفت على المحرم صفرًا فقلت: (سير عليه المحرم وصفر) فلا بد أن يكون السير في كل واحدٍ من الشهرين، ولو ذكرت أحدهما لجاز أن يكون السير في بعضيه، فالمحرم وشهر المحرم عند الزجاج بمنزلة واحدة))<sup>(٤)</sup>.

#### د - غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ:

قال سيبويه: ((وتقول: سِيرَ عَلَيْهِ غُدْوَةٌ يَا فَتَى وَبُكْرَةٌ، فترفع على مثل مَا رَفَعْتَ مَا ذَكَرْنَا، والنصب فيه على ذلك، لأنك قد تجريه وإن لم يتصرف مجرى يوم الجمعة، تقول: مَوْعِدُكَ غُدْوَةٌ أَوْ بُكْرَةٌ فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا، والنصب فيه على ذلك))<sup>(٥)</sup>.

(١) لنظر: نتائج الفكر ٣٨٢.

(٢) الكتاب ١١١/١، ٢١٧/١-٢١٨هـ.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣١٥/١.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣١٥-٣١٦.

(٥) الكتاب ١١٢/١، ٢٢٠هـ.

فـ(عُدْوَةٌ) و(بُكْرَةٌ) من الظروف الأعلام الممنوعة من الصرف، للتعريف والتأنيث، أشار إلى ذلك وعمله الأعلام الشنتمري فذكر ((أَنَّ عُدْوَةً) و(بُكْرَةً) تجريان مجرى هذه الظروف في الرفع والنصب، وإن كانتا غير منصرتين، والذي منعهما من الصرف أنه كان الأصل في (عُدْوَةٌ): (عُدَاةٌ) منكورة، ثُمَّ غَيَّرُوا لَفْظَ النَّكِرَةِ لِيَجْعَلُوهَا عَلَمًا فَصَارَتْ (عُدْوَةٌ) معرفة وفيها علامة التأنيث فأمتعت من الصرف لذلك، و(بُكْرَةٌ) محمولةٌ عليها، لأنها على لفظها ومعناها، غير أنها لم تغيّر عن نكرة كانت لها لتُعرّف))<sup>(١)</sup>.

وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى تَصَرُّفِ (عُدْوَةٍ) و(بُكْرَةٍ) وعدم صرفها، أبْنُ مَالِكٍ فِي (التسهيل)، وبسط القول فيه؛ ابن عقيل في (المساعد).

قال ابن مالك: ((والذي يتصرف ولا ينصرف كـ(عُدْوَةٌ) و(بُكْرَةٌ) علمين))<sup>(١)</sup>. وذكر ابن عقيل أَنَّ علميتهما جنسية لهذين الوقتين المخصوصين، وذكر أَنَّ ذلك هو المشهور وحكى عن الزجاج قوله: ((إذا أردتَ بهما (بُكْرَةً) يَوْمِكَ و(عُدْوَةً) يَوْمِكَ لَمْ تَصْرِفْهُمَا، وَإِنْ كَانَا نَكْرَتَيْنِ صَرَفْتَهُمَا))<sup>(٢)</sup>.

وعقد السهيلي في كتابه: نتائج الفكر فصلاً بعنوان (في الظروف والأعلام) كان أول ما تكلم فيه على (عُدْوَةٌ) و(بُكْرَةٌ) فذكر أنهما اسمان علمان وعدم التثوين فيهما للتعريف والتأنيث، ثُمَّ أشارَ إِلَى أَنَّهُمَا مِنَ الْيَوْمِ بِمَنْزِلَةِ (رَجَبٍ) و(صَفَرٍ) مِنَ الْعَامِ، وَأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ الشُّهُورِ وَالْأَعْلَامِ وَالْأَيَّامِ وَالْأَعْوَامِ نَحْوَ السَّبْتِ وَالْجُمُعَةِ، وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَهَمَا أَسْمَانِ مَتَمَكَّنَانِ يَجُوزُ إِقَامَتُهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا قُلْتَ: ((سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُدْوَةً)) ولا يحتاج إلى إضافة ولا إلى التعريف. وتقول أيضا: ((سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُدْوَةً)) على الظرف فيهما جميعاً، لأنها بعض اليوم، كما تقول: ((سِرْتُ الْعَامَ رَجَبًا كُلَّهُ)) وتقول أيضا: ((سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُدْوَةً)) برفعها؛ كأنها بدلٌ مِنَ الْيَوْمِ، وَلَا يُحْتَاجُ أَيْضًا إِلَى الضَّمِيرِ، كَمَا يُحْتَاجُ فِي بَدْلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، لِأَنَّهَا ظَرْفٌ فِي الْمَعْنَى))<sup>(٣)</sup>.

(١) النكت في تسمير كتاب سيويه ٣١٧/١.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٩١، وانظر: المساعد ٤٩١/١.

(٣) أنظر: المساعد ٤٩١-٤٩٢.

(٤) نتائج الفكر ٣٨١-٣٨٢.

وفيما سبق إيضاح كافٍ وتفسير شافٍ، لمباحث سيوييه التي بحثها تحت ((باب وقوع السماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى))، و((باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والأختصار)) من مثل قوله: ((صِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَدْوَةٌ يَا فَتَى فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُمَا جَمِيعاً ظَرْفاً، لَأَنَّكَ كَأَنَّكَ قُلْتَ: السَّيْرُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ))<sup>(١)</sup>.

نخلص مما سبق إلى أن ما كان من الظروف له علمٌ، فإنَّ الفعل إذا وقع فيه تتاوله جميعه ولم يقع على بعض منه، وبذا يكون الظرف مفعولاً على التوسع في الكلام.

## ٢ - ظروف المكان:

### أ - الميل والفرسخ<sup>(٢)</sup>:

قال سيوييه: ((وَأَعْلَمَ أَنَّ الظُّرُوفَ مِنَ الْأَمَاكِنِ مِثْلَ الظُّرُوفِ مِنَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ فِي الْأَخْتِصَارِ وَسَعَةِ الْكَلَامِ))<sup>(٣)</sup>، وقال في موضع آخر: ((وَيَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتاً فِي الْأَمْكِنَةِ، كَمَا يَتَعَدَّى إِلَى مَا كَانَ وَقْتاً فِي الْأَزْمِنَةِ))<sup>(٤)</sup> يريد أن الفعل يتعدى إلى الأمكنة المعلومة المسافة، والتي تكون مسافتها مقدرة معروفة نحو: الفرسخ، والميل، لأنه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المعلومة المقدرة، وسماه وقتاً لأن العرب تستعمل التوقيت في معنى التقدير وإن لم يكن زماناً. ومن هذا: مواقيت الحج، فمسبيل للفرسخ والميل في المكان كسبيل اليوم والشهر في الزمان.

ومِمَّا قَالَهُ سَيُويِيه فِي ((بَابِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْمَصْدَرُ حِينَئِذٍ لِسَعَةِ الْكَلَامِ وَالْاِخْتِصَارِ)): ((وَقَوْلُ: (سِيرَ عَلَيْهِ فَرَسَخَانِ يَوْمَيْنِ) لِأَنَّكَ شَغَلْتَ الْفِعْلَ بِالْفَرَسَخَيْنِ،

(١) أنظر: الكتاب ١١٠/١-١١١-١١٤، أب، ٢١٦/١-٢١٧-٢٢٢-٢٢٣هـ.

(٢) الميل من الأرض منتهى مد البصر... وقيل للأعلام المبنية في مكة؛ أميال لأنها بنيت على مقادير مدى البصر من الميل إلى الميل، وهناك آراء في تحديد الميل، وجاء في تاج العروس والتصحيح أن الميل أربعة آلاف خطوة، وهي ذراع ونصف، فيكون ستة آلاف ذراع، والفرسخ: ثلاثة أميال.

أنظر: الصحاح ١٨٢٣/٥، والقلموس المحيط ٢٦٦/١، وذكر الجواليقي في (المعرب) أن للفرسخ فرسخي معرب، أنظر: المعرب ٢٥٠.

(٣) الكتاب ١١٢/١، أب، ٢١٩/١هـ.

(٤) للكتاب ١/١، أب، ٣٦/١هـ.

فَصَارَ كَقَوْلِكَ: (سِيرَ عَلَيْهِ بِعَيْرِكَ يَوْمِينَ)، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (سِيرَ عَلَيْهِ فَرَسَخَيْنِ يَوْمَانِ)، أَيُهُمَا رَفَعْتَهُ صَارَ الْآخِرُ ظَرْفًا. وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى الْفِعْلِ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ لَا عَلَى الظَّرْفِ، كَمَا جاز: (يَا ضَارِبَ الْيَوْمِ زَيْدًا)، أَوْ (يَا سَائِرَ الْيَوْمِ فَرَسَخَيْنِ))<sup>(١)</sup>.  
 وَمَعْنَى كَلَامِ سَبِيوِيهِ أَنَّكَ إِذَا بَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ فَقُلْتَ مَثَلًا: (سِيرَ بِزَيْدٍ فَرَسَخَانِ يَوْمَيْنِ) فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ الْفَرَسَخَيْنِ وَرَفَعْتَ الْيَوْمَيْنِ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ الْفَرَسَخَيْنِ وَنَصَبْتَ (الْيَوْمَيْنِ) عَلَى أَنْ تَجْعَلَ الَّذِي تَرْفَعُهُ مَفْعُولًا عَلَى التَّوَسُّعِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ اسْمًا وَخَرَجَ عَنِ حُدِّ الظَّرْفِ، وَتَجْعَلَ الثَّانِي -إِنْ شِئْتَ- ظَرْفًا، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ مَفْعُولًا عَلَى التَّوَسُّعِ أَيْضًا.

وَذَكَرَ أَبُو الْمَسْرَاجِ (ت ٣١٦هـ) أَنَّكَ تَقُولُ: ((سِيرَ بِزَيْدٍ فَرَسَخَانِ يَوْمَيْنِ، وَإِنْ شِئْتَ: فَرَسَخَيْنِ يَوْمَانِ، أَيُ: ذَلِكَ أَقَمْتَهُ مَقَامَ الْفَاعِلِ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ))<sup>(٢)</sup>.

#### التقديم والتأخير بين اليوم والفرسخ:

إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَخْبِرَ عَنِ (الْفَرَسَخَيْنِ) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ قُلْتَ: (الْمَسِيرَانِ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرَسَخَانِ) وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَخْبِرَ عَنِ (الْيَوْمَيْنِ) -وَقَدْ رَفَعْتَ الْفَرَسَخَيْنِ- قُلْتَ: (الْمَسِيرُ بِزَيْدٍ فَرَسَخَانِ فِيهِمَا يَوْمَانِ) هَذَا إِذَا كَانَ (الْيَوْمَانِ) ظَرْفًا، فَإِذَا أَرَدْتَهُمَا مَفْعُولَيْنِ عَلَى التَّوَسُّعِ قُلْتَ: (الْمَسِيرُ هُمَا بِزَيْدٍ فَرَسَخَانِ يَوْمَانِ)، وَإِذَا قَدِمْتَ الْفَرَسَخَيْنِ مِنْ قَوْلِكَ: (سِيرَ بِزَيْدٍ فَرَسَخَانِ يَوْمَيْنِ) قُلْتَ: (الْفَرَسَخَانِ سِيرًا بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ) فَتَجْعَلَ ضَمِيرَ الْفَرَسَخَيْنِ فِي (سِيرَ) فَتَقُولُ: (سِيرًا) وَخَلْفَ الضَّمِيرِ الْفَرَسَخَيْنِ فَمَقَامَهُمَا.

وَإِذَا قَدِمْتَ (الْيَوْمَيْنِ) قُلْتَ: (الْيَوْمَانِ سِيرَ بِزَيْدٍ فِيهِمَا فَرَسَخَانِ) فَتَظْهَرُ حَرْفُ الْجَرِّ لِأَنَّكَ تَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ (الْيَوْمَيْنِ)، فَإِذَا جَعَلْتَهُمَا مَفْعُولَيْنِ عَلَى السَّعَةِ قُلْتَ: (الْيَوْمَانِ سِيرًا بِزَيْدٍ فَرَسَخَانِ) فَإِنْ قَدِمْتَ الْفَرَسَخَيْنِ وَالْيَوْمَيْنِ، قُلْتَ: (الْفَرَسَخَانِ الْيَوْمَانِ سِيرًا هُمَا بِزَيْدٍ)<sup>(٣)</sup>.

(١) الْكِتَابُ ١/١١٤ب، ١/٢٢٣هـ، ١/٢٨٢م.

(٢) الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ١/٢٤٣-٢٤٤.

(٣) فَالْفَرَسَخَانِ: مَبْتَدَأُ، وَ(الْيَوْمَانِ) مَبْتَدَأُ ثَانٍ، وَ(سِيرًا هُمَا بِزَيْدٍ) خَبَرُ (الْيَوْمَيْنِ) وَالْأَلْفُ ضَمِيرُ الْفَرَسَخَيْنِ وَهِيَ تَرْجِعُ إِلَيْهِمَا وَ(هُمَا) خَبَرُ (الْيَوْمَيْنِ).

وَهَذَا التَّوْجِيهُ يَصْلُحُ إِذَا جَعَلْتَهُمَا فِي أَسْلِ الْمَسْأَلَةِ مَفْعُولَيْنِ عَلَى السَّعَةِ.

وإذا أردت أن تخبر عن الفرسخين بـ(الذي) قلت: (اللذان سيرا بزید يومين الفرسخان)، فإذا أردت أن تدخل (اللذين) في (سیر) وجعلت (اللذين) هما (الفرسخان) قلت: (الفرسخان اليومان اللذان سيرا بزید فيهما هما)<sup>(١)</sup>.

ب - خلف وأمام:

قال سيوييه: ((وأما قولهم: (داري خلف دارك فرسخاً)، فانتصب؛ لأنَّ (خلف) خبرٌ للدار، وهو كلامٌ قد عملَ بعضُهُ في بعضي واستغنى))<sup>(٢)</sup>.  
فذكر الحروف التي تكون ظرفاً نحو: (خلف) و(أمام)، ثم نصَّ على أنَّ (هذه الظروف أسماء، ولكنها صارت مواضع للأشياء))<sup>(٣)</sup>.

وأنشد على ذلك قول لبيد: [من الكامل]

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا<sup>(٤)</sup>

ثم ذكر<sup>(٥)</sup> أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو.

وذهب المبرد إلى أن الأجود في بيت لبيد بن ربيعة ألا يجري ظرفاً لإبهامه وإن كان مضافاً<sup>(٦)</sup>؛ يريد أن الإضافة لا تُزيل إبهامه، فيبقى منصوباً على الظرفية للإبهام.

واختلفوا في تصرف (أمام)، فذهب ابن هشام إلى أنها من الظروف المتصرفة<sup>(٧)</sup>، وأستدل على تصرفها ببيت لبيد المذكور.

(١) - (الفرسخان) مبتداً أول، واليومان: مبتداً ثان، واللذان: مبتداً ثالث وصلته: (سيرا بزید فيهما)، والخبر (هما) والألف في (سيرا) ترجع إلى اللذين، وصلتهما مع خبرهما الجملة، و(اليومان) وما بعدهما خبر الفرسخين.

أنظر: للكتاب ١/١١٤، ١/٢٢٣هـ ١/٢٨٢م، والأصول في النحو ١/٢٣٩-٢٤٠-٢٤١، ٢٤٤-٢٤٥، ٢/٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠، وأنظر: النكت في تفسير كتاب سيوييه ١/٤٢٧-٤٢٨، ونتائج الفكر ٣٩٢-٣٩٣، ومعاني النحو ٢/٦٠٥-٦٠٦.

(٢) للكتاب ١/٢٠٧، ١/٤١٧هـ.

(٣) للكتاب ١/٢٠٩، ١/٤٢٠هـ.

(٤) الكتاب ١/٢٠٢، ١/٤٠٧هـ، والنظر النكت في تفسير كتاب سيوييه ١/٤٢٣.

(٥) أنظر: للكتاب ١/٢٠٢، ١/٤٠٧هـ.

(٦) أنظر: المقتضب ٤/٣٤١.

(٧) شرح شذور الذهب ١٣٦.

وَتَابَعَ الْبَغْدَادِيَّ (١٠٩٣هـ) ابْنَ هِشَامِ فِي تَصَرُّفِ (أَمَامٍ) مُسْتَنْدَلًا بِقَوْلِ

الشاعر: [من الطويل]

شَهَدْنَا فَمَا نَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ  
يَدِ الدَّهْرِ إِلَّا جِبْرَيْلُ أَمَامَهَا (١)  
فَذَهَبَ إِلَيَّ أَنْ الظرف الواقع خبراً إذا كان معرفةً يجوز رفعه ونبّه على أنّه  
قولٌ مَرْجُوحٌ، والزاجح عنده النصب، وهذا لا يختص بالشعر خلافاً للجرمي  
والكوفيين.

ثُمَّ نَكَرَ أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ قَدْ أوردَ البيتَ في: (شُرْحُ بَانِتِ سَعَادٍ) وقال: ((قوافي هذا  
الشعر مرفوعة، وإنما استشهد على جواز رفع (الإمام) لأن بعض العصريين وهم  
فيه، فزعم أنه لا يتصرف)) (٢)، ودافع ابن هشام عن صحة هذا الأسلوب، لأن بعض  
العصريين وهم فيه، فزعم أنه لا يتصرف.

وذهب الأعمى إلى أن الشاهد في بيت لبيد ((رفع (خلفها وأمامها) اتساعاً  
ومجازاً والمستعمل فيهما الظرف)) (٣).

ومما يمكن تقريره هنا بعد هذا العرض - هو أن هذا الشاهد - أعني بيت  
لبيد - يعد قاعدةً جديدةً قائمةً برأسها، وهي تصرف ظروف الأماكن إذا أضيفت  
ومعاملتها معاملة الأسماء التي تكون مكانية أو زمانية.

ومن خلال التتبع والاستقراء لما يمكن أن يقوّي هذه القاعدة، فإنني لم أهدت إلى  
نص قرآني أو قياس عقلي يسند هذه القاعدة، ولكنني أرى أن القول الفصل في هذه  
المسألة هو السماع والرواية المنقولة عن العرب الفصحاء، الصرحاء.  
وهذا مما يمكن عده نمطاً جديداً وأسلوباً مغايراً من أساليب التوسع في الكلام  
العربي شعراً ونثراً.

(١) البيت لكعب بن مالك الأنصاري، شاعر الرسول ﷺ، توفي في خلافة معاوية سنة خمسين، وقيل سنة ثلاث  
 وخمسين، ترجمته في المؤلف والمختلف ٣٤٢، وخرزاة الأدب ٤١٧/١.

(٢) (جبرئيل) مبتدأ، و(أمامها) بالرفع: خبره والجملة صفة للكتيبة (يد الدهر) بمعنى مدى الدهر، ظرف متعلق  
بقوله (نلقى)، و(من) زائدة و(كتيبه) مفعول لـ(نلقى) و(لنا) كان في الأصل صفة للكتيبة، فلما قدم صار حالاً  
منه.

(٢) أنظر: خزانة الأدب ٤١٥/١.

(٣) تحصيل عين الذهب ٢٣١، وانظر: الكتاب ٢٠٢/١ ب.

وفي ضوء هذا الشاهد أكد سيبويه ما سمعه من العرب الذين يقولون: (دأرك ذات اليمين).

### ج - ذات اليمين وذات الشمال:

قال سيبويه: ((وتقول في الأماكن: (سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشَّمَالِ) ؛ لأنك تقول: داره ذات اليمين وذات الشمال))<sup>(١)</sup>. فهي من الظروف المكانية كثيرة التصرف، التي تستعمل ظرفاً وغير ظرف، ووقوعها غير ظرف أكثر، كان تقع مبتدأً أو فاعلاً أو نائبه أو مضافاً إليه.

فتقول: دأرك ذات اليمين، ومنازلهم ذات الشمال، ومنه قوله تعالى: ﴿تَزَاوَرُ

عَنْ كَهَنِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْ ذَاتِ الشَّمَالِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وذكر سيبويه أنك تقول: ((سِيرَ عَلَيْهِ أَيْمَنٌ وَأَشْمَلٌ، وَسِيرَ عَلَيْهِ الْيَمِينُ وَالشَّمَالُ؛ لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ، تَقُولُ: عَلَى الْيَمِينِ وَعَلَى الشَّمَالِ وَدَارُكَ الْيَمِينِ وَدَارُكَ الشَّمَالِ)).  
وَقَالَ أَبُو النَّجْمِ<sup>(٣)</sup>:

\*يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنٍ وَأَشْمَلٍ\*

وإِنْ سِنَتْ جَعَلَتْهُ ظَرْفًا كَمَا قَالَ عَمْرُو بْنُ كُلْثُومٍ<sup>(٤)</sup>:

\*وَكَانَ الْكَاسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا<sup>(٥)</sup>\*

وَصَدْرُ هَذَا الْعَجْزِ كَمَا وَرَدَ فِي الْمَعْلَقَةِ:

\*صَدَدْتَ الْكَاسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو\*

(١) الكتاب ١١٣/١، ٢٢٢/١هـ.

(٢) الكهف، ١٧.

(٣) الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن عبد الله بن الحارث، أحد رجال الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى، خزنة الأديب ١٠٣/١.

(٤) عمرو بن كلثوم بن مالك فارسي جاهلي، وهو أحد فتيك العرب، وهو الذي نكح بسمرو بن هند. انظر: خزنة الأديب ١٨٣/٣.

(٥) الكتاب ١١٣/١، ٢٢٢/١هـ، وانظر: شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة ٣٢٣، وشرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات، لابن النحاس (ت ٣٢٨): ٩١/٢.

والشاهد دليل على أن من الظروف المكانية ما يكثر تصرفه نحو: (يمين) و(شمال).

واستدل به ابن هشام على أن ظرف المكان يكون مبهما، ويعني به ما لا يختص بمكان بعينه، وهو نوعان: أسماء الجهات الست، وما ليس اسم جهة، ولكنه يشبهه في الإبهام ومن الجهات الست: اليمين، وذكر هذا البيت شاهدا لها، كما أكثر من التقدير الإعرابي لهذا الشاهد<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر عبد القادر البغدادي أربعة أوجه إعرابية في البيت: أحدها: أن يكون مجراها بدلا من الكأس وهو مصدر لا مكان و(اليمين) ظرف خبر كان.

والثاني: أن (اليمين) خبر كان، لا ظرف -على اعتبار المبدل منه دون البديل- لكن على حذف مضاف أي: مجرى اليمين.

والثالث: مجراها مبتدأ، واليمين ظرف خبره، والجملة خبر كان. والرابع: أن يجعل المجرى مكانا بدلا من الكأس، واليمين خبر كان لا ظرف<sup>(٢)</sup>.

والذي ذهب إليه سيبويه نصب (اليمين) على الظرف توسعا. وأرى من ناقله القول أن أذكر أن في نسبة هذا الشاهد شكًا، لأن الرواة حشروه في معلقة عمرو بن كلثوم، فكان ممن تتبّه هذا الحشر ابن الأباري إذ لم يرو هذا الشاهد في معلقة عمرو بن كلثوم بل أغفل ذكره، لأن الشاهد لعمرو بن عدي.

وقد سخر أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) من هؤلاء الرواة الذين جعلوا هذا الشاهد من معلقة عمرو بن كلثوم، فقد ذكر أن أم عمرو هذه قينة من قيان الجنة، فلما سألها السامعون عن هذين البيتين وهما: [من الوافر]

تَصَدُّ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو      وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا  
وَمَا شَرُّ التَّلَاطِيَةِ أُمَّ عَمْرٍو      بِصَاحِبِكِ الَّذِي لَا تَصْبَحِينَآ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: شرح ذخور الذهب ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) انظر: خزنة الأدب ٣/١٨٠.

(٣) لم يرو ابن الأباري هذا البيت أيضا.

العمرو بن عدي<sup>(١)</sup> هما أم لعمرو بن كلثوم؟ أجابت: أنا شهدت ندماني جَذيمة<sup>(٢)</sup> مالكا وعقيلاً، وصبحتهما الخمر المشعشة فلما وجدَّ عمرو بن عدي فَكَنْتَ أَصْرِفُ الكأس عنه، فقال هذين البيتين، فلعل عمرو بن كلثوم حسن بهما كلامه، واستزادهما في أبياته.

ومن هنا يحق لنا أن نقمائل؛ إذا كانت الشكوك تدور حول نسبة هذا الشاهد، فكيف يحق لنا أن نؤمس عليه قاعدة، أو أن ننثني في ضوئه أسلوباً.

وقال سيبويه: ((ومثل ذات اليمين وذات الشمال: (شرقيُّ الدار وغربيُّ الدار)، تجعله ظرفاً وغير ظرف، قال جرير: [من البسيط]  
هَبَّتْ جَنْوِبًا فذِكْرِي مَا ذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانًا<sup>(٣)</sup>  
والشاهد في البيت أنه جعل (شرقيُّ حوراناً) ظرفاً، ولو لم يكن ظرفاً لم يُكْتَفَ بِهَا صِلَةً لـ(التي)<sup>(٤)</sup>.

ونذكر الأعلام، أنه لا يسوغ هنا الرفع لحذف الضمير، ولو أظهر فقيل: التي هي شرقيُّ حوراناً لجاز الرفع على الاتساع<sup>(٥)</sup>.

(١) عمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة ابن أخت جزيمة الأبرش، قال المرزباني بعد أن ترجم له في معجمه قال: وعمرو هو القائل في رواية المفضل: • صدحت للكأس عنا أم عمرو • ثم ذكر البيتين،

أنظر: معجم الشعراء للمرزباني ٢٠٥.

(٢) جزيمة الأبرش خال عمرو بن عدي.

(٣) للكتاب ١/١٤، اب، ١/٢٢٢هـ، ١/٢٨١م، وانظر: شرح أبيات سيبويه ١/٩٣-٩٤.

(٤) شرح أبيات سيبويه ١/٩٤.

(٥) أنظر: تحصيل عين الذهب ١٦٩.

## المبحث الثاني التوسيع في المصادر

- ما يكون من المصادر مفعولاً:

وفيه أربع مسائل:

### المسألة الأولى: وقوع المصدر حالاً:

قال سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعولاً: ((وَمِمَّا يَجِيءُ توكِيداً وَينصب قوله: (سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا) و(أَنْطَلَقَ بِهِ أَنْطِلَاقًا) و(ضَرَبَ بِهِ ضَرْبًا)، فينصب على وجهين:

أحدهما: على أنه حال، على حد قولك: (ذَهَبَ بِهِ مَشِيًا) و(قُتِلَ بِهِ صَبْرًا)، وإن وصفته على هذا الحد كان نصباً، تقول: (سِيرَ بِهِ سَيْرًا عَنِيفًا) كما تقول: (ذَهَبَ بِهِ مَشِيًا عَنِيفًا)... ولا يجوز أَنْ تَدْخُلَ الألف واللام في (السَّير) إذا كان حالاً كما لم يجز أَنْ تقول: (ذَهَبَ بِهِ الْمَشْيَ الْعَنِيفَ) وأنت تريد أن تجعله حالاً<sup>(١)</sup>.

بمعنى أَنْ المصدر إذا كان في معنى الحال فالقياس أن لا يدخل الألف واللام عليه، كما لا تدخل الألف واللام على الحال، ولذلك لا يجوز أن تقول: (مَرَرْتُ بِرَيْدِ الْقَائِمِ) على الحال.

أما قوله: (ذَهَبَ بِهِ مَشِيًا) و(قُتِلَ بِهِ صَبْرًا) فيعني أَنْ في الكلام العربيّ مصادر تقع موقع الحال فتعني عنها، فتنتصب انتصاب المصادر، ففي المثال الأول (ذَهَبَ بِهِ مَشِيًا) فَ(مَشِيًا) قد أغنى عن ماشٍ، ويمشي، إلا أن التقدير: (ذَهَبَ بِهِ يَمشي مَشِيًا) وكذلك في قوله: (قُتِلَ بِهِ صَبْرًا )

وَقَدْ مَثَّلَ ابْنُ السَّرَاجِ بِأَمْثَلِهِ سيبويه إذ قال: ((وأعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتعني عنها وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك: (أَتَانِي زَيْدٌ مَشِيًا)، فقولك: (مَشِيًا) قد أغنى عن ماشٍ) و(يمشي) إلا أن التقدير: أتاني يمشي مشياً، فمن ذلك: (قَتَلَهُ صَبْرًا)، ولَقَبِيته فَجَاءَ وَمُفَاجَأةً، وكفاحاً ومكافحةً، ولقَبِيته عياناً، وكلمته مشافهةً، وأتَيْته ركضاً، وعدواً، وأخذت عنه سماعاً وسمعاً<sup>(٢)</sup>.

(١) الكتاب ١/١١٨، ١/٢٣١ هـ، ١/٢٨٨-٢٨٩ م.

(٢) الأصول في النحو ١/١٩٥.

ومما يمكن أن يفهم من كلام ابن السراج، هو أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف، كما يمكن أن يفهم أنه يعرب المصدر (مفعولا مطلقا) لأنه يقدر لذلك فعلا محذوفا كما في قوله: (أناي زيد مشيا) فقولك: (مشيا) قد أغنى عن (ماش) و(يمشي)، إلا أن التقدير: أناي يمشي مشيا.

وقد تابع السيرافي سيبويه في جعله المصدر في قوله: (قتلته صبورا) في موضع الحال، فكانه قال: قتلته مصبوراً وأتيته ماشيا<sup>(١)</sup>.

وذهب الأعلام الشنتمري (٤٧٦هـ) إلى أن نصب (سيرا) في قول سيبويه: ((...سير عليه سيرا)) يكون على وجهين:

أحدهما: على المصدر المؤكد به.

والثاني: على الحال تأكيدا أيضا.

وأشار إلى أن هذين الوجهين يرجعان إلى معنى واحد من جهة التوكيد إذ قال: ((قوله<sup>(٢)</sup>: وَمِمَّا يَجِبُ توكيدا وينصب قولك: (سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا) إلى قوله: ((ذَهَبَ بِهِ مَشِيًا وَقُتِلَ بِهِ صَبْرًا))<sup>(٣)</sup>.

يعني أنك تنصب (سيرا) على المصدر المؤكد به كقولك: (ضَرَبْتَ ضَرْبًا)، وعلى الحال تأكيدا كأنك قلت: (سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرًا) على حد قولك: (قُتِلَ بِهِ صَبْرًا أي: مَصْبورًا، فهذان الوجهان يرجعان إلى معنى واحد من جهة التوكيد، ومثل الوجه الثاني أن تقول: (قَامَ زَيْدٌ قَائِمًا) على الحال المؤكدة بها<sup>(٤)</sup>.

والحق أن وقوع المصدر حالا تعبير مجازي، أما الوصف، فهو تعبير حقيقي، فإذا عبرت بالوصف فقد أردت معنى واحدا، فإذا قلت: (جاء زيد ماشيا) كان (ماشيا) حالا ليس غير، ولكنك إذا عبرت بالمصدر؛ اتسع المعنى وأصبحت أكثر من قصد

(١) حاشية الكتاب ١/١٨٦ب.

(٢) يعني سيبويه.

(٣) الكتاب ١/١١٨ب، ١/٢٣١هـ، ١/٢٨٨م، ولنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٢٣.

(٤) للنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٢٣.

وقد علل الأعلام تساؤل اللحيين الذين ربما استوحشوا الوجه الثاني فيقولون: ما الفائدة في قولك: (قَامَ زَيْدٌ قَائِمًا) وأنت تعني في حال قيامه؟ فقال: إنما ينكر هذا تأكيدا وإن كان الأول قد دلَّ عليه، كما ينكر المصدر بعد الفعل تأكيدا، ونظير هذا قوله عز وجل: ((وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)) فجرى قولك (رسولًا) وهو حال في التوكيد مجرى قوله (إر حالًا).

وغيره فقد تكسب معنى المصدرية والحالية معاً؛ فإذا قلت: (جَاءَ رَكْضًا) فهذا يحتمل المفعولية المطلقة على تقدير محذوف أي: يَرْكُضُ رَكْضًا أو أي تقدير آخر، كما يحتمل الحالية كذلك.

وهذا ضرب من ضروب البلاغة العربية، وأسلوب بياني رفيع من أساليبها، ونوع من أنواع التصرف في القول والتوسع في التعبير.

### المسألة الثانية: وقوع المصدر ظرفاً:

قال سيبويه تحت باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والأختصار: ((وذلك قولك: مَتَى سِيرَ عَلَيْهِ؟ فيقول: مَقْدَمَ الْحَاجِّ، وَخُفُوقَ النَّجْمِ، وَخِلَافَةَ فُلَانٍ، وَصَلَاةَ الْعَصْرِ، فَإِنَّمَا هُوَ: زَمَنَ مَقْدَمِ الْحَاجِّ، وَحِينَ خُفُوقِ النَّجْمِ؛ وَلَكِنَّهُ عَلَى سَكَاةِ الْكَلَامِ وَالْأَخْتِصَارِ)<sup>(١)</sup>.

فالعرب قد تقيم الأسماء التي ليست بأزمنة مقام الأزمنة توسعاً واختصاراً، وهذه الأسماء قد تأتي على ضروب، وأحد هذه الضروب أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فيحذف اسم الزمان -الذي عبر عنه سيبويه بلفظ (الحين)- توسعاً.

وهذا يعني أن المصادر التي جعلها سيبويه ظرفاً؛ مضاف إليها اسم الزمان ثم يحذف اسم الزمان، فتتوب المصادر عنه في أداء وظيفته.

### المسألة الثالثة: وقوع المصدر مفعولاً مطلقاً:

سُمِّيَ المفعول المطلق بذلك لأنه مُطْلَقٌ عن القيود أي غير مقيد بخلاف المفعولات الأخر فإنها مقيدة بحروف الجر ونحوها (فالمفعول به) مقيد بالباء؛ أي الذي فعل به فعل، (والمفعول فيه) (والمسمى ظرفاً) مقيد بـ(في) أي الذي حصل فيه الفعل، (والمفعول معه) مقيد بالمصاحبة، (والمفعول له) هو الذي فعل لأجله الفعل.

أما المفعول المطلق: فهو غير مقيد بخلاف غيره من المفعولات. وحده أصحاب الحدود بأنه: المصدر الفضلة المسلط عليه عاملٌ من لفظه<sup>(٢)</sup>.

(١) الكتاب ١/١٤١، ٢٢٢/١، ٢٨٢/١، والنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣١٧.

(٢) شرح الحدود النحوية للفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ص ١٠٥، وانظر: التعريفات للشريف الجرجاني ١٢٤.

وقال ابن عقيل: ((وسمي مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول له))<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر النحاة أن المفعول المطلق في نحو قولهم: (قَمَتُ قِيَامًا) جاء مؤكدا لعامله، والعامل عندهم هنا؛ الفعل، والصحيح أنه في نحو هذا مؤكد لمصدر الفعل لا للفعل، ولكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا.

والذي يبعد أن يكون العامل هنا هو الفعل؛ ذلك لأن الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن أما المصدر فهو الحدث المجرد فعندما تقول (قَمَتُ قِيَامًا) تَكُونُ قد أَكَّدْتَ الحدث وحده ولم تَوَكِّدِ الحدث والزمن جميعا.

قال الرضي: ((المراد بالتأكيد: المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا))<sup>(٢)</sup>.

ومما جاء فيه المصدر مفعولا مطلقا، ما أنشده سيبويه [لذي الرمة]<sup>(٣)</sup>:

[من البسيط]

نَظْرَةٌ حِينَ تَعْلُو الشَّمْسُ رَاكِبَهَا      طَرْحًا يَعْينِي لِياحٍ فِيهِ تَحَدِيدٌ

فالشاهد في البيت: (طرحاً) وهو مصدر لفعل لم يذكره، ولكن دلت عليه (نظارة)؛ لأنه إذا قال: (نظارة) فقد علم أنها تقلب طرفها وناظرها في جهات؛ لأن النظر إنما هو تقلب الناظر، فإذا قلبت الناظر في الجهات فقد طرحته فيها، فكأنه قال: تطرح نظرها طرحاً.

وهذا ما أشار إليه النحاس (٣٣٨هـ): ((بأنه لما قال: نظارة، كان ينبغي أن يقتصر عليه ولكنه قال: (طرحاً) فأكد؛ لأن الطرح هو النظر))<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح ابن عقيل ٥٥٧/١، والنظر: المطالع المسيدة للسيوطي ٢٩٨/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١٢٢/١، والنظر: حاشية الخضري ١٨٦/١.

(٣) للكتاب ١١٨/١، شرح كتب أبيات سيبويه للنحاس ١٠٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٧/١،

النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٢/١، ديوان ذي الرمة ١٨٦، وفي (الكتاب) نسب سيبويه البيت للراعي

للنميري، أنظر: شعره ١٩٢.

(٤) شرح أبيات سيبويه ١٠٧.

## المسألة الرابعة: إقامة المصدر مقام الفاعل النائب عن فاعله:

لقد عبر سيبويه عن المصدر بلفظ: أحداث الأسماء، ومثل لها بأمثلة إذ قال:  
(والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل)<sup>(١)</sup>.

والحق أن المصدر -على الرغم من اندراجه تحت مفهوم الاسم إلا أن الوظيفة التي يؤديها المصدر في الكلام العربي تختلف عن الوظيفة التي يؤديها الاسم من وجوه، ولعل ذلك راجع إلى الدلالة التي يشير إليها المصدر الذي سماه سيبويه بـ(أحداث الأسماء) كما أسلفنا.

والمصدر سمي بأربعة أسماء: أحدها: المصدر<sup>(٢)</sup>: وقد سمي بذلك لأنه يصدر عنه الفعل ويشق<sup>(٣)</sup> عنه وهذا عند البصريين.

أما الكوفيون، فالمصدر عندهم مشق من الفعل.

وعلى الزمخشري تسميته بالمصدر لصدور الفعل عنه، أما تسميته بالفعل فمن حيث كان حركة للفاعل<sup>(٤)</sup>.

وبعد هذا التقديم الذي يمكن عده أصلاً من أصول الاستعمال في المصادر، يمكننا أن نؤكد ما ذكره سيبويه، وما يمكن أن يفهم من نصوصه التي تشير إلى أن المصدر قد يخرج عن أصله توسعاً، كأن تكون علاقته بالفعل غير ما هو معهود في بابه فيمكن أن يأتي مفعولاً للفعل أو فاعلاً أو نائباً عن الفاعل وبذا تحكمه طبيعة الوظيفة التي يؤديها الفعل من حيث الرفع والنصب.

فسيبويه ذكر صراحة (الاتساع في الكلام) في مثل هذه الأساليب والأنماط في الكلام العربي، وقد عقد لذلك باباً صريحاً سماه: (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والأختصار)<sup>(٥)</sup>. قال فيه:

(١) أنظر: الكتاب ١/٢ب، ١٢/١هـ.

(٢) والثاني: الحدث، والثالث: الحثان، ومعناها: الحادث، وقد سمي المصدر بذلك لأنه يحدث ويزول وليس له نبات، والرابع: الفعل: لأن الفعل يشق عن المصدر.

(٣) القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر، أنظره مفصلاً في كتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ٢٣٥/١ وما بعدها، م/٢٨.

(٤) أنظر: شرح المفصل ١/١٠٩-١١٠، وشرح الكافية ١/١١٣.

(٥) الكتاب ١/١٠٨ب، ١/٢١١-٢١٢هـ بوللنظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣١١/١، والمدخل إلى كتاب

(ومن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه، و(كم) غير ظرف لما  
نكرت لك من الاتساع والإيجاز، فتقول: صيد عليه يومان، وإنما المعنى: صيد عليه  
الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر...

ومن ذلك أن تقول: (كم ولد له)؟ فيقول: (ستون عاماً) فالمعنى: ولد له الأولاد  
وولد له الولد ستين عاماً؛ ولكنه اتسع وأوجز...

وبعد إن ذكر أمثلة أخر قال: ومن ذلك أن يقول: (كم ضرب به)؟ فتقول:  
(ضرب به ضربتان) و(ضرب به ضرب كثير)<sup>(١)</sup>، والذي يقرب صفحات (الكتاب) يجد  
كثيراً من مباحث التوسع في المصادر.

فقد نكر سبويه تحت (باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام  
والاختصار)<sup>(٢)</sup>، أمثلة أخر قال عنها: ((وليس هذا في سعة الكلام بأبعد من: صيد  
عليه يومان، وولد له ستون عاماً))<sup>(٣)</sup>.

ونكر ابن السراج أن المصادر يجوز أن تقوم مقام الفاعل إذا جعلت مفعولات  
توسعاً من مثل: (سير يزيد سير شديد).

إذ قال: ((وأعلم أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة  
مقام الفاعل... إذا جعلتها مفعولات على السعة؛ وذلك نحو: (سير يزيد سير شديد)<sup>(٤)</sup>،  
فالفاعل (سير) قد بُني على ما لم يمم فاعله، فتكون النيابة في مثل هذه الحال -عن  
الفاعل أصلاً للمفعول به، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنِ فَاعِلٍ      فِيمَا لَهُ كَنِيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ<sup>(٥)</sup>

ولكن الذي جرى هو أن (المصدر): (سير) قد قام بوظيفة المفعول به النائب عن

الفاعل.

وهذا ضرب من ضروب التوسع في العمل الوظيفي للمصدر.

(١) الكتاب ١/٠٨، ١/٢١١-٢١٢هـ.

(٢) للكتاب ١/١٤، ١/٢٢٢هـ.

(٣) الكتاب ١/١٤، ١/٢٢٣هـ.

(٤) الأصول في النحو ١/٨٩.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٤٩٩.

وإذا عدنا إلى مثال سبويه السابق: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ كَثِيرٌ) نلاحظ أن المصدر (ضُرِبَ) ارتفع بوصفه نائباً عن الفاعل، وكان الأصل أن ينتصب على المصدرية ولكنه خرج عن ذلك ولخروجه أسباب:

١ - أن الظرف متصرف: ذلك أن المصادر نوعان:

(المتصرف) وهو ما يخرج عن النصب على المصدرية، فيتأثر بالعوامل. و(غير المتصرف) وهو: ما لا يخرج عن النصب على المصدرية، نحو (سَبَّحَانَ) فهو من المصادر غير المتمكنة التي لا تقع إلا منصوبة على المفعولية المطلقة، إذ إن المصادر إذا لم تتمكن لا يتسع فيها. ولهذا يسوغ التوسع بالمصدر (ضُرِبَ) خروجاً على الأصل نظراً للتأثر بالفعل (ضُرِبَ) المبني للمجهول.

٢ - والسبب الآخر كونه من المصادر المختصة، والمصدر المختص هو الذي يدل على العدد أو النوع، أما المؤكد لفعله فهو غير مختص، فلا ينوب عن الفاعل.

٣ - كون الفعل (ضُرِبَ) لم يشغل بغيره، وهذا ما أشار إليه سبويه إذ قال: ((...وتقول: (سِيرَ عَلَيْهِ سَيْرٌ) و(ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ)، كأنك قلت: سِيرَ عَلَيْهِ ضَرْبٌ مِّنَ السَّيْرِ، أو سِيرَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِّنَ السَّيْرِ، وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تشغل الفعل بغيرها))<sup>(١)</sup>.

ففي (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبٌ) لا يوجد مفعول به، وإنما الذي يوجد في الجملة شيان هما: الجار والمجرور (به)، والمصدر (ضُرِبَ) وهما أمران أجاز النحاة لكليهما الإنباء عن الفاعل، ولذا فلا بد للفعل (ضُرِبَ) أن يشغل بواحد منهما، فإذا انشغل بالجار والمجرور، وجب نصب المصدر على المصدرية، وإذا انشغل عن الجار والمجرور بالمصدر ارتفع المصدر نائباً عن الفاعل.

ومن أمثلة سبويه الآخر على التوسع في الكلام قوله: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ) وهذه الجملة جاءت جواباً على سؤال: (كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ).

جاء في الكتاب: ((وتقول على قول السائل: (كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ) وليس في هذا إضمار سيوى (كَمْ) والمفعول (كَمْ) فتقول: (ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ) و(سِيرَ عَلَيْهِ

(١) للكتاب ١٧/١، ٢٢٩/١هـ.

سَيَّرْتَانِ؛ لأنه أراد أن يبين له العدة فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإن كانت الضَّرْبَتَانِ لا تُضْرَبَانِ، وإنما المعنى: كَمْ ضُرِبَ بالسوط الذي وقع به الضرب من ضربةٍ، فأجابته على هذا المعنى، ولكنه اتسع واختصر.

وكذلك هذه المصادر التي عملت فيها أفعالها إنما يسأل عن هذا المعنى، ولكنه يتسع ويخزل الذي يقع به الفعل اختصاراً واتساعاً، وقد عَلِمَ أَنَّ الضَّرْبَ لَا يُضْرَبُ)).

وذكر الأعلام أَنَّ الكلام توسع ومجاز لا حقيقة فنكر أنه مثل: (تَهَارُكُ صَائِمٍ)، والنهار لا يصوم، فقال بعد أن ذكر قول سيبويه: (وتقول على قول السائل: كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ) إلى قوله: (فتقول: ضُرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ)<sup>(١)</sup>.

قال: ((تقدير هذا الكلام كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بالسوط) والهاء كناية عنه وعن غيره مِمَّا يُضْرَبُ بِهِ، والكلام مجاز لا حقيقة؛ وذلك لأنه جعل (كَمْ) بمقدار الضرب وجعل ضَمِيرَهُ فِي (ضُرِبَ) مُقَاماً مَقَامَ الْفَاعِلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَحْشَرُونَ ضَرْبَةَ ضُرِبَ بالسوط؟ فَجَعَلَ الضَّرْبَ مَضْرُوبًا عَلَى السَّعَةِ كَمَا تَقُولُ: (تَهَارُكُ صَائِمٍ)، وَالنَّهَارُ لَا يَصُومُ))<sup>(٢)</sup>.

وخلاصة القول في إقامة المصدر مقام الفاعل النائب عن فاعله هو أنه إذا خلت الجملة مما يمكن أن يشغل به الفعل المبني للمجهول - عدا المصدر - من مفعول أو ظرف أو جار ومجرور، تفرغ الفعل تماماً للمصدر كما في (ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ).

أما إذا وجد في الجملة مفعول به، فالفعل ينشغل به دون غيره وفي تعيينه مع وجود غيره خلاف<sup>(٣)</sup>.

فذهب البصريون - إلا الأَخْفَشَ - إلى أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله: مفعول به، ومصدر، وظرف وجر ومجرور، تعين إقامة المفعول به مُقَامَ

(١) الكتاب ١١٧/١، ٢٢٩/١ هـ، ٢٨٨/١ م، وانظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٢/١.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٢/١.

(٣) انظر: الخلاف وآراء النحاة في هذه المسألة في شرح ابن عقيل ٥٠٩/١ - ٥١٠ - ٥١١.

الفاعل، ولم يُجوزوا إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك قالوا عنه: شاذ أو مؤول.

أما الكوفيون، فيجوز عندهم إقامة غيره وهو موجود: تقدم أو تأخر، نحو: (ضَرِبَ ضَرْبَ شَدِيدٍ زَيْدًا) فالمصدر (ضَرِبَ) ناب عن الفاعل، وبقي المفعول به منصوباً على المفعولية.

والحق أن الكوفيين كانوا قد أفادوا أكثر من غيرهم من مرونة اللغة وسعتها وتفتحها فلم يجمدوا على قاعدة ولم يضيقوا واسعاً رحباً، وإنما تعاملوا مع اللغة على أنها لغة التوسع والتصرف والتفصح في التعبير، لا لغة الجمود والخمود، ومن هنا كانوا أكثر من البصريين توسعاً في التعامل مع اللغة.

ومن هنا -وبناء على هذا الفضاء الواسع الرحب- للجملة العربية يمكنني القول بأن مثال سيبويه: (ضَرِبَ بِهِ ضَرْبَتَانِ) والذي جاء جواباً على سؤال: (كَمْ ضَرْبَةً ضُرِبَ بِهِ): فيه توسعان: إحداهما وظيفي، والآخر دلالي.

والذي يبدو لي من ظاهر النص أن (كم) الاستفهامية لما قامت في السؤال بوظيفة المفعول به، فإن الذي يرد في الجواب في محلها يقوم بالوظيفة نفسها، بمعنى أن: (ضَرْبَتَانِ) كانت في الأصل مفعولاً به ثم ناب عن الفاعل لانشغال الفعل به، وهذا هو التوسع الوظيفي.

أما التوسع في الدلالة، في هذه الجملة، فإن لفظة (ضَرْبَتَانِ) لا يمكن أن يقع عليها الفعل (ضَرِبَ) بحديثه عليها حقيقة، وذلك أن الضَّرْبَ لا يُضْرَبُ؛ لكنه لما أراد أن يتوسع في التعبير وأن يعطي الجملة قوة في الكلام: شغل الفعل (ضَرِبَ) بالكلمة (ضَرْبَتَانِ) توسعاً وإيجازاً واختصاراً.

## المبحث الثالث التوسع في التراكيب والأساليب

أولاً: التوسع في التراكيب:

١ - الإضافة:

وهي امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً، أو هي إسناد اسم جامد أو مشتق إلى اسم غيره<sup>(١)</sup>، بمعنى أنها إضافة الاسم إلى الاسم، وإيصاله إليه من غير فعل، وجعل الثاني من تمام الأول، وهذا يدل على وجود وشيجة تربط بين طرفي الإضافة لفظاً ومعنى.

ولما كان المضاف إليه موصول بالمضاف، لذا قدر النحاة حرف إضافة، يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده، وقد عللوا معنى جر المضاف إليه بـ(في) أو(من) وتركوا ذلك لحسن التقدير.

فذهب ابن مالك إلى أن التقدير بمعنى (في) *إِنَّ حَسَنَ تَقْدِيرِهَا وَحَدَّهَا*، وبمعنى (من) *إِنَّ صَحَّ تَقْدِيرِهَا* مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني<sup>(٢)</sup>، وما اختاره من أن المضاف إليه مجرور بالمضاف هو مذهب سيبويه.

وقد تعددت أقوال النحاة في المضاف والمُضاف إليه، والصحيح قول سيبويه: إن الأول المضاف، والثاني مضاف إليه، وهذا هو الأصل في الإضافة، وهو ما أطلق عليه الإضافة المحضة أو الخالصة أو المعنوية والتي يكون المعنى فيها موافقاً للفظ، وإذا أضفته إلى معرفة تعرف... وإذا أضفته إلى نكرة اكتسبت تخصيصاً<sup>(٣)</sup>.

والذي يتبين أن الإضافة اتسع فيها من خلال نظام كلامي جديد لم يعد بحاجة إلى تلك الوشيجة التي تربط بين طرفي الإضافة ولعل هذا النظام الجديد - وإن سماه النحاة الإضافة اللفظية أو غير المحضة - هو الذي دخله التوسع، والذي هو لون من ألوان الانحراف الأسلوبية المقبول في الكلام العربي، وإليك ضرباً من هذا التوسع في الإضافة.

(١) أنظر: التعريفات ٢٣، وشرح الحدود النحوية ١٣٤، ورسالتان في اللغة الرمزية/كتاب الحدود ٦٩.

(٢) أنظر: تسميل التولائد وتكميل المقاصد ١٥٥، والمعاهد على تسميل التولائد ٣٢٩.

(٣) شرح المنصل ١١٨/٢.

أ - الإضافة على التشبيه بالمفعول به:

قال سيبويه: (( قال الشاعر: وهو الشَّمَاخُ [من الرجز]

رُبُّ أَبْنِ عَمِّ لَسْتِمْي مُثْمَعِلٌ      طَبَاخِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَمِيلُ<sup>(١)</sup>

هذا على: [من الرجز]

\* يا سارق الليلة أهل الدار \*

وقال الأخطل: [من الطويل]

وَكَّرَارٍ خَلْفِ الْمُحَجَّرِينَ جَوَادَهُ      إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أَنْثَى حَلِيلُهَا<sup>(٢)</sup>

فإن قلت: (كَّرَارٍ) و(طَبَاخِ) صَارَ بِمَنْزِلَةِ (طَبَخْتُ) و(كُرَّرْتُ) تَجْرِيهَا مَجْرَى  
السارق حين تَوَنَّتْ، على سَعَةِ الْكَلَامِ<sup>(٣)</sup>.

قال الأعمى في البيت الأول: الشاهد فيه إضافة (طباخ) إلى (ساعات) على تشبيهها بالمفعول به، لا على الظرف، ولا يجوز الإضافة إليها وهي ظرف؛ لأن الظرف يقتدر فيه حرف الوعاء وهو (في) والإضافة إلى الحرف غير جائزة، وإنما يُضَافُ إِلَى الْاسْمِ، ولما أضاف (الطباخ) إلى (الساعات) اتصاعاً ومجازاً عداه إلى الزاد؛ لأنه المفعول به في الحقيقة.

أما البيت الثاني فقد قال عنه الأعمى أن الشاهد فيه: إضافة (كرار) إلى (خلف) ونصب الجواد، والقول فيه كالبيت الذي قبله، إلا أن الإضافة إلى (خلف) أضعف لقلة تمكنها في الأسماء<sup>(٤)</sup>. فالفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(خلف) أحسن؛ لأن (خلف) أقل تمكناً وأضعف من (ساعات).

ب - الجر بالإضافة:

قال سيبويه: ((و(وَصْبَاحٍ) بِمَنْزِلَةِ (ذَاتِ مَرَّةٍ)، تقول: (سِيرَ عَلَيْهِ ذَا - صَبَاحٍ) أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لِحْتَمَمَ، مفارقاً لذات مرة (وذات ليلة)، وأما الجيدة العربية فإن تكون بمنزلتها.

(١) ديوان الشماخ ٣٨٩.

(٢) ديوان الأخطل ٣٦١، وانظر: خزلة الألب ٢١٠/٨، وشرح أبيات سيبويه ١١٤/١، ١٧١.

(٣) الكتاب ١/٩٠ب، ١/١٧٧هـ، ١/٢٣٤مل، وانظر: الفتى في تصدير كتاب سيبويه ٢٨٨/١.

(٤) انظر: تحصيل عين الذهب بهامش للكتاب ١/٩٠ب، وخزلة الألب ٢٣٣/٤-٢٣٤، ٢١٢/٨-٢١٣، وشرح

أبيات سيبويه ١/١٣، والفتى في تصدير كتاب سيبويه ٢٨٨/١.

وقال رجل من خثعم<sup>(١)</sup> [من الوافر]:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ  
لِكَيْ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودٍ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع<sup>(٢)</sup>.

على أن الشاعر جر (ذي صباح) على الإضافة، وهو ظرف لا يتمكن والظروف التي لا تتمكن لا تجر ولا ترفع، ولكنه فعل ذلك توسعا كما ذكر الأعلام، وقيل على لغة خثعم.

ولم يجوز السهيلي (ت ٥٨١هـ) دخول الجار على (ذي صباح) في غير لغة خثعم، ثم شكك في هذه اللغة التي نسبها سيوييه إلى خثعم إذ قال: (وما أظن خثعم ولا أحدا من العرب يجير التمكن في نحو هذا وإخراجه عن النصب)<sup>(٣)</sup>.

وجعل ابن جني، إضافة (ذي) إلى (صباح) من إضافة المسمى إلى الاسم، نحو: (كان عندنا ذات مرة) أي: الدفعة المسماة مرة، والوقت المسمى صباحا<sup>(٤)</sup>.

ويعد عرض هذه الآراء نختم كلامنا عن هذه المسألة بما نذكره الأعلام من أن الشاهد في البيت هو جر (ذي صباح) بالإضافة اتساعاً ومجازاً، وكان حقه أن يستعمل ظرفاً؛ لقلة تمكنه، وإذا جاز أن يضاف إليه؛ جاز أن يخبر عنه فيرفع فتقول: (سير عليه ذو صباح وذات مرة) وهذا قليل لم يسمع إلا في هذه اللغة<sup>(٥)</sup>.

ونخلص من هذا أن سيوييه جعل (ذا صباح) بمنزلة (ذات مرة) و(ذات ليلة)، واستدل بتمكن (ذي صباح) وجره بالإضافة في هذه اللغة على تمكن (ذات مرة) و(ذات ليلة) فيها.

(١) هو أنس بن مدرك الخثعمي كما في خزنة الأدب ٩١/٣.

(٢) الكتاب ١١٥/١-١١٦، ٢٢٦-٢٢٧هـ، ٢٨٤/١ مل، وانظر: التكت في تفسير كتاب سيوييه ٣٢٠/١، والخصائص ٣٣/٣، والمغرب ١٥٠/١، والجنى الداني ٣٣٤، وخزنة الأدب ٨٧/٣، ١١٩/٦، وشرح أبيات سيوييه ٣٨٨/١.

(٣) الروض الألف ٢٢٠/١-٢٢١، ونتائج الفكر ٣٩٠.

(٤) أنظر: الخصائص ٣٢/٣، وخزنة الأدب ٨٨/٣.

(٥) تحصيل عين الذهب ١٧٠، وانظر: هامش الكتاب ١١٦/١.

## ج - حذف المضاف:

عد كثير من القدماء حذف المضاف ضرباً من ضروب التوسع في اللغة فذكر ابن جني أن منه في القرآن الكريم أكثر من ثلاثمائة موضع<sup>(١)</sup>، ونكر السيوطي أن في القرآن منه زهاء ألف موضع، كما ذكر الزجاج كثيرا من الأمثلة في كتابه إعراب القرآن، فدر فيها حذف المضاف<sup>(٢)</sup>، أما الشعر واللغة فقيها منه ما لا يحصى. وكان من أكثر النحاة الذين توسعوا في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بعد سيبويه؛ ابن جني، إذ اشترط في الحذف توسعا، وضوح الدليل<sup>(٣)</sup> على المحذوف، فيجوز عنده أن تقول: (ضربت زيدا)، وأنت تقصد: (ضربت غلامه)، أو: ولده، أو: أخاه، شريطة أن يفهم السامع ذلك فإن فهم ذلك جاز، وإن لم يفهم لم يجز، كما ينبغي أن يفهم من قولك: (أكلت الطعام)؛ أنك أكلت بعضه. وقد خالف بعض النحاة ابن جني في توسعه في هذا الباب وأنكروا أن يكون جواز الحذف قياسا مطلقا.

وقد ورد حذف المضاف في اللغة على قسمين:

أحدهما: وأكثرهما ورودا في اللغة أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، لكنهم اشترطوا وجود قرينة تدل على المضاف المحذوف. والثاني: حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه.

ومن تتبعنا لمباحث حذف المضاف في كتاب سيبويه، وجدنا أن أكثر مباحث الحذف كانت من النوع الأول، أي: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما وجدنا أكثرها تحت باب مستقل عقده سيبويه في كتابه سماه: (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار)<sup>(٤)</sup> جاء فيه: ((ومنه قولهم<sup>(٥)</sup>: (هذه الظهر أو العصر أو المغرب) إنما يريد: صلاة هذا الوقت، و(اجتمع القَيْظُ) يريد: اجتمع الناس في القَيْظِ

(١) الخصائص ٤٥٢/٢.

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤١/١-٩٤.

(٣) الخصائص ٤٥٢/٢.

(٤) الكتاب ١٠٨/١، ٢١١/١، ٢٧٢/١ مل.

(٥) أي قول للعرب، لسببويه كثيرا ما يبدأ كلامه في بداية كل باب بقوله: وثبت قولك، ثم يقول: ومن ذلك قولك، ثم: ومنه أر: ومن ذلك قولهم، أو: ومنه قولهم... ودم حر

وقال الحطياة: [من الطويل]  
وَشَرُّ الْمَنَائِيَا مَيَّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ  
كَهَلِكِ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حَاضِرُهُ  
يريد: مَيِّتَةٌ مَيِّتٌ.

وقال النابغة الجعدي: [من المتقارب]  
وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ  
خِلَاتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ  
يريد: كَخِلَاتِهِ أَبِي مَرْحَبٍ<sup>(١)</sup>.

فالشاهد في البيت الأول: (وشر المنايا ميت) حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل: (ميتة مَيِّتٍ) أو (مَيِّتَةٌ مَيِّتٍ) أما البيت الثاني، فالشاهد فيه: (أصبحت خلاته كأبي مرحب) إذ حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل: (كخلالة أبي مرحب).

وقد ذكر ابن السيرافي (ت ٣٨٥هـ) في شرحه لأبيات سيبويه أمثلة الكتاب التي مثل بها سيبويه ثم بيت الحطياة الذي وضعه تحت باب (حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)<sup>(٢)</sup>، وذكر البيت الثاني تحت باب (الحذف للإيجاز)<sup>(٣)</sup>، وبهذا يتبين من خلال أمثلة وشواهد سيبويه في (الكتاب) والتي ردد النحاة قسماً منها في كتبهم، أن حذف المضاف من أوسع ضروب الحذف خاصة والتوسع عامة، ولا سيما في القرآن الكريم والشعر وفصيح الكلام، وهذا ما حدا بابن جني بأن يصفه بـ(عدد الرمل سعة)<sup>(٤)</sup>، كما نكر: أن في القرآن -وهو أفصح الكلام- منه أكثر من مائة موضع، بل ثلثمائة موضع، وفي الشعر منه ما لا يحصى<sup>(٥)</sup> ونقل عنه هذا المذهب ابن مضاء القرطبي<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتلبي ١/١٠٩-١١٠، ١/٢١٥هـ، ١/٢٧٤-٢٧٥م.

(٢) شرح أبيات سيبويه ١/٢٨٥.

(٣) شرح أبيات سيبويه ١/٩٤.

(٤) المحتسب ١/١٨٨.

(٥) أنظر: الخصائص ٢/٤٥٢، والفسر ١/٢٦.

(٦) أنظر: الرد على النحاة ٨٥.

ولما كان هذا النوع من الحذف من أوسع الضروب - كما أسلفنا - لذا فهو شائع في اللغات الجزرية عامة كما قال برجستراسر<sup>(١)</sup>.

والتوسع في مثل هذه الأمثلة قائم على إيجاد علاقات ونظم جديدة في التركيب بعد حذف المضاف، كما أشار إلى ذلك النحاة فابن جني يقول: ((وكل مضاف إليه يحذف من قبله ما كان مضافا إليه؛ فإنه يعرب إعرابه لا زيادة عليه ولا نقص منه))<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثلة سيبويه الآخر التي ساقها على أنها من أمثلة التوسع في حذف المضاف قوله: (بَنُو فُلَانٍ يَطْوُهُمُ الطَّرِيقُ) يعني أهل الطريق وأشار إلى أن هذا في كلام العرب كثير<sup>(٣)</sup>.

وقد تردد شاهد سيبويه هذا في معظم كتب النحاة والبلاغيين، من مثل ابن جني، والجرجاني (ت ٤٧١هـ) وغيرهما، وهم يتحدثون عن حذف المضاف فيه وإقامة المضاف إليه مقامه في الحكم.

والذي يبدو أن هذه الشواهد وما يحدث فيها من تركيب يعتمد على علاقة دلالية بين المضاف والمضاف إليه بمعنى أن يقوم أحدهما مقام الآخر في الدلالة، وهذا ما لا يتحقق في جميع ضروب الحذف، وسنتناول ذلك بشيء من التفصيل في دراستنا للبلاغية لن شاء الله.

ومن أمثلة حذف المضاف الآخر التي جاء بها سيبويه توسعاً قول النابغة الجعدي [من الوافر]:

كَأَنَّ عَنذِيرَهُمْ بِجُنُوبِ مِثْلِي      نَعَامٌ قَأَقٌ فِي بَلَدِ قَقَارِ<sup>(٤)</sup>

فالعذير معناه: الصوت؛ والمعنى: كان صوتهم صوت نعام ثم حذف (وَقَأَقٌ): صَوْتًا.

(١) أنظر: التطور النحوي ١٥٠-١٥٤.

(٢) المحتسب ١٢٢/٢.

(٣) أنظر: الكتاب ١/١٠٩، ٢/٢٥٥.

(٤) الكتاب ١/١٠٩، ١/٢١٣-٢١٤م، ١/٢٧٣-٢٧٤م، وتحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١/١٠٩، ١،

وللتأكد في تفسير كتاب سيبويه ٣١٢-٣١٣.

والشاهد فيه حذف (العذير) من قوله: (عذير نعمام) وإقامة (النعمام) مقامه توسعاً وإيجازاً واختصاراً.

ويرى سيبويه أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر من أن يحصى<sup>(١)</sup>. وفي هذا الضرب من التوسع نوع من الاختصار والإيجاز، الذي يعمد إليه المتكلم، تاركاً للسامع فهم المحذوف من القرينة العقلية أو اللفظية كما ينتج عن هذا الحذف نوع من المجاز يكسو الكلام جمالا وقوة في التعبير، وبلاغة في الأداء، ولعل من أهم تلك المجازات الناتجة عن الحذف هو المجاز العقلي.

## ٢ - حذف خبر (إنَّ):

يجوز حذف خبر (إنَّ) إذا دلَّ عليه دليل، كأن تقع (إنَّ) جواباً على سؤال كما مثَّلَ سيبويه: قال: ((ويقول الرجل للرجل: (هَلْ لَكُمْ أَحَدٌ إِنَّ النَّاسَ أَلْبَ عَلَيْكُمْ)، فيقول: (إِنَّ زَيْدًا) (وَإِنَّ عَمْرًا) أي: إِنَّ لَنَا، وقال الأعشى: [من المنسرح]:  
إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًا<sup>(٢)</sup>.  
أي: إِنَّ لَنَا مَحَلًّا، وَإِنَّ لَنَا مَرْتَحَلًّا، والمعنى: إِنَّ لَنَا مَحَلًّا فِي الدُّنْيَا مَا كُنَّا أَحْيَاءَ، وَمَرْتَحَلًّا إِذَا مِتْنَا.

وفي هذا الشاهد خلاف بين النحويين البصريين وبين الكوفيين. قال البصريون يُجيزون حذف الخبر مطلقاً، سواء كان الاسم معرفةً أو نكرة. أما الكوفيون، فلا يَرَوْنَ حذفه إلا مع النكرة، وإلى ذلك أشار ابن مالك: قال: ((وإذا عَلِمَ الخَبْرُ جازَ حَذْفُهُ مطلقاً، أي سواء كان الاسم معرفةً أو نكرة، وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح، خلافاً لمن اشترط تكبير الاسم؛ وهم الكوفيون، ومن حَذَفَهُ والاسم نكرة: إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا...<sup>(٣)</sup>)).

(١) المصادر نفسها، ولنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٦٣.

(٢) للكتاب ٢٨٤/٢ب، ١٤١/٢هـ، ١٤١/٢م، وأنظر: الخصائص ٣٧٣/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٥١٧/١، وأمثالي ابن الحاجب ٣٤٥/١، والمقرب ١٠٩/١، والتطبيق على كتاب سيبويه ٢٩٢/١، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣١١/١، وخزانة الأديب ٤٥٢/١٠، والاتساع في اللغة عند ابن جني (رسالة دكتوراه) وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ١٩٥.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٦٢، والمساعد ٣١١/١، وسيبويه إمام اللهاة لطى النجدي ناصف ١٩١.

ولما كان الشاهد في البيت هو جواز حذف خبر (إِنَّ)، مع أن الاسم نكرة وهو مذهب البصريين، فَإِنَّ في أمثلة سيبويه السابقة، أعني: (إِنَّ زَيْدًا) و(إِنَّ عَمْرًا) رَدًّا على الكوفيين الذين يشترطون تكرير الاسم وفيه رَدُّ آخر على الفراء الذي زعم أَنَّهُ لا يجوز حذف الخبر إلا مع تكرير (إِنَّ).

وحكى ابن يعيش رأي الفراء إذ قال: ((وَوَكَانَ الْفَرَاءُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَحذف مثل هذا إِذَا كُرِّرَتْ (إِنَّ) لِيَعْلَمَ أَنَّ أَحَدَهُمَا مَخَالَفٌ عِنْدَ مَنْ يَظُنُّهُ غَيْرَ مَخَالَفٍ. وَحِكْيَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قِيلَ لَهُ: (الزَّبَابَةُ: الْفَأْرَةُ؟) قَالَ: (إِنَّ الزَّبَابَةَ وَإِنَّ الْفَأْرَةَ) ومعناه: إِنَّ هذه مخالفة لهذه، والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر، وهو غير مَرْضِيٍّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا))<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر ابن هشام الأنصاري بيت الأعشى مرتين، الأولى في باب: حرف الهمزة (إذا) فقد روى البيت برواية تختلف عما في كتاب سيبويه، فرواه برواية: ..... وإن في السفر إذ مضوا مهلا والثانية في الباب الخامس في مبحث (حذف الخبر)<sup>(٢)</sup>.

والغريب أن ابن هشام قال بعد أن أورد البيت في مبحث (حذف الخبر) قال: ((وقد مر البحث في **إِنَّ** الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله<sup>(٣)</sup>) و**إِنَّ** الذين كفروا بالذكر لما جاءهم<sup>(٤)</sup>) مستوفى، مع أن الآية الأولى لم يمر بها ذكر، ولم يبحثها في كتابه (المغني).

أما الآية الثانية، فقد بحثها في المثال الأول من أمثلة الجهة الرابعة<sup>(٥)</sup>. وحكى البغدادي عن صاحب التلخيص أنه فسر: (إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا) بأن المحل والمرتل مصدران ميميان بمعنى الطول والارتحال، أي: إِنَّ لَنَا فِي الدُّنْيَا حُلُولًا، وَإِنَّ لَنَا عَنْهَا أَرْتِحَالَ، ثم ذكر أَنَّ حذف المسند وهو هنا ظرف لقصد

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٤، وأنظر: خزائن الألب ١٠/٤٥٤.

(٢) مغني اللبيب ١/٨٢، ٢/٦٣١.

(٣) سورة الحج، الآية ٢٥.

(٤) سورة فصلت، الآية ٤١.

(٥) مغني اللبيب ٢/٥٤٩.

الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين<sup>(١)</sup> بمعنى أنه أشار إلى قرينة الحذف والتي هي في البيت الحالية، فقول سيوييه: (إِنَّ مَالًا) و(إِنَّ وَدًا) كأنه وقع جواباً لسؤال: أَلَهُمْ مَلٌّ وَوَدٌّ؟ فِجَاب، نعم: إِنَّ لَهُمْ مَالًا، وَإِنَّ لَهُمْ وَدًا، وَلَمْ يُحْتَجَّ إِلَى إِظْهَارِ المَحذُوفِ لِتَقْدِيمِ السُّؤَالِ عَنْهُ.

وقد ذَكَرَ أَبُو جَنِيٍّ هَذَا الشَّاهِدَ فِي (بَابِ شِجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ) مِنَ الْخِصَائِرِ رُضَالٍ: ((قَدْ حُذِفَ خَبْرُ (إِنَّ)<sup>(٢)</sup> مَعَ النُّكْرَةِ خَاصَّةً نَحْوُ:

• إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا •

أَيَّ إِنَّ لَنَا مَحَلًّا وَإِنَّ لَنَا مَرْتَحَلًّا، وَأَصْحَابُنَا يَجِيزُونَ حَذْفَ خَبْرِ (إِنَّ) مَعَ الْمَعْرِفَةِ.

ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إن الناس ألب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إن زيदा، وإن عمرا، أي: إن لنا زيदा، وإن لنا عمرا، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يتضح أن ابن جني قد أخذ أمثلة سيوييه بعينها وتمثل بها في باب شجاعة العربية الذي هو من أوسع أبواب التوسع عنده.

وقد ذكر النحاة أن أخبار هذه الحروف -يريدون (إن وأخواتها)- يجوز حذفها والسكوت على أسمائها، توسعا على أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا. حكى البيهقي: أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفا أو جارا ومجرورا فإنه يجوز حذفها والسكوت على أسمائها؛ وذلك لكثرة استعمالها والاتساع فيها... ولم يأت ذلك إلا فيما كان الخبر فيه ظرفا أو جارا ومجرورا<sup>(٤)</sup>.

(١) أنظر: خزنة الألب ٤٥٦/١٠.

(٢) الخصائص ٣٧٢/٢، وأنظر: خزنة الألب: ٤٦١/١٠.

(٣) الخصائص ٣٧٣/٢، وأنظر: خزنة الألب ٤٦١/١٠.

(٤) خزنة الألب ٤٥٥/١٠.

ثانياً: التوسع في الأساليب:

١ - أسلوب الاستثناء:

حد الفاكهي (٩٧٢هـ) الاستثناء، بأنه: (المخرج تحقيقاً أو تقديراً بـ(إلا) أو إحدى أخواتها من مذكور أو متروك بشرط الفائدة<sup>(١)</sup>، وقد نكر النحاة قبله: أن الاستثناء؛ هو الإخراج بـ(إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل<sup>(٢)</sup>.

والذي يتضح من ظاهر التعريف، أن الاستثناء له أدوات نحو: (إلا) و(غير) و(سوى) وغيرها، وأم أدوات الاستثناء هي: (إلا)، وهي أداة سامية قديمة استعملها الآراميون والمصريان كما نكر برجستراسر<sup>(٣)</sup>. وقد اتسعت العربية في الاستثناء وأدواته اتساعاً كبيراً لا تماثلته فيه سائر اللغات الجزرية.

قال برجستراسر: ((وقد وضعت العربية القواعد الدقيقة للاستثناء، وأكثرت من حروفه وفرقت بينها في بعض الأحوال، فصار الاستثناء فيها باباً مستقلاً بنفسه، لا يماثلها فيه إحدى سائر اللغات السامية))<sup>(٤)</sup>.

وينقسم الاستثناء بـ(إلا) إلى تام ومفرغ، وينقسم التام إلى متصل ومتقطع.

فالاستثناء التام: هو ما نكر فيه المستثنى منه، وهو على قسمين:

الأول: الاستثناء المتصل: وهو ما كان المستثنى فيه بعضاً من المستثنى.

والثاني: الاستثناء المنقطع: وهو ما كان فيه المستثنى ليس بعضاً من

المستثنى منه.

ومن المعلوم أن الاستثناء إذا كان تاماً وكان موجباً، فالمستثنى منصوب

وجوباً.

(١) شرح الحدود النحوية ١١٦.

(٢) أنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٠١، وشرح التصريح ٣٤٦/١.

(٣) التطور اللغوي ١٧٦.

(٤) التطور اللغوي ١٧٦.

أما إذا كان منقطاً، فالنصب واجب عند الحجازيين راجح عند التميميين،  
ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾<sup>(١)</sup>، بالنصب، فهو منصوب  
وجوباً في لغة الحجاز.

أما في لغة تميم، فالنصب أرجح، ويجوز عندهم الاتباع على (البديلية) فإن لم  
تصح البديلية، وجب النصب عندهم.

والذي يبدو أن اختيار النصب في الاستثناء المنقطع أو إيجابه على لغتي أهل  
الحجاز وتميم، راجع إلى تسامحهم في الإبدال وعدمه، وذلك أن الحجازيين - كما  
يبدو - متشددون في الإبدال من المنقطع، فيمنعون الاتباع.

وأما التميميون فقد يتسامحون فيه، ولذا كان النصب عندهم راجحاً على  
الأصل.

وخلاصة القول في هذا الكلام أنهم إذا أرادوا التوسع والتجوز، اتبعوا، أما إذا  
تعذر الإبدال، وجب النصب وامتنع الاتباع عند الاثنين أهل الحجاز وتميم، وهذا ما  
سنبحثه في: إبدال المستثنى.

### — إبدال المستثنى:

عقد سيبويه في كتابه باباً بعنوان: (هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس  
من نوع الأول) نكر فيه أمثلة كثيرة على إبدال المستثنى للتوسع والمجاز، فمنها  
قوله: ((...)) وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحد فيها إلا حمار)، أرادوا ليس فيها إلا  
حمار، ولكنه نكر (أحد) تأكيداً لأنَّ يَعْلَمُ أَنْ لَيْسَ فِيهَا أَدْمِيٌّ ثُمَّ أَبْدَلُ<sup>(٢)</sup>.

وقد فسر السيرافي قول سيبويه قال: ((رفع المستثنى عندهم في هذا على  
تأويلين<sup>(٣)</sup>) ذكرهما سيبويه.

(١) سورة النساء، الآية ١٥٧.

(٢) الكتاب ١/٣٦٤، ٢/٣١٩-٣٢٠، ٢/٣٣١ مل.

(٣) أحدهما: أنك إذا قلت: (ما في الدار أحد إلا حمار) فأبكت أردت: (ما في الدار إلا حمار)... وقولك هذا نفيت  
به الفاس وغيرهم في المعنى، فنخل في النفي ما يعقل وما لا يعقل، ثم ذكرت (أحداً) تأكيداً.

والوجه الآخر: أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله على المجاز، كأن الحمار هو من عقلاء ذلك الموضوع: مثل:  
(أنيسك أصداء القبور، وعتابك المسيف) وأشباه ذلك.

وقال المازني: إن فيه وجها ثالثا، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل، فعبّر عن جماعة ذلك بـ(أحد) ثم أبدل (جمارا) من لفظ مشتمل عليه، وعلى غيره.  
ونظيره قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم بما لا يعقل، وهو الحية، والبهائم خبر عنها كلها بلفظ ما يعقل، وهو: (منهم) و(من) ولو كان ما لا يعقل لقال: ((فمنها ما يمشي)).  
ومن أمثلة سيبويه الآخر قول الراجز.  
وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ      إِلَّا الْيَعَاقِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ  
فالشاعر رفع (اليعاقير والعيس) بدلا من الأنيس توسعا ومجازا.

ومنها قول النابغة: [من الطويل]  
حَلَقْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْوِيَةٍ      وَلَا عِلْمَ إِلَّا حَسَنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ  
والشاهد فيه: (إِلَّا حَسَنَ ظَنٍّ) بنصب (حَسَن) على الاستثناء كما يجوز رفعه على (البدل) من موضع (عِلْم) فكانه أقام (الظنَّ) مقام (العِلْم) توسعا ومجازا، وعنه قال سيبويه:

(وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ هَذَا كُلَّهُ يَجْعَلُونَ: (اتَّبَاعَ الظَّنِّ)<sup>(٢)</sup> عِلْمَهُمْ، وحسن الظن علمه... وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي رفعا: [من الخفيف]  
لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ      غَيْرُ طَعْنِ الْكَلْبِيِّ وَضَرْبِ الرَّقَابِ  
جعلوا ذلك العتاب، أي الطعن والضرب.

وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله: [من الوافر]  
وَحَيْلٌ قَدْ دَلَّغْتُ لَهَا بِحَيْلٍ      تَحِيَّةً بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ  
جعل: (الضرب) تَحِيَّةًم... .

أنظر: شرح السيرافي للكتاب ١٨٧/٢، وأنظر: الانتصار ١٦١، م/٦٨، والتعليق على كتاب سيبويه ٥٦/٢،

الروماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٣٨٢، ٣٨١

(١) سورة النور، الآية ٤٥.

(٢) إشارة إلى الآية ١٥٧، من سورة النساء.

وقال الحارث بن عباد: [من مجزوء الكامل]

وَالْحَرْبُ لَا يَبْقَى لِجَبَا      جَمَاهَا التَّخْيِيلُ وَالْمِرَاحُ  
إِلَّا الْفَتَى الصَّبَّارُ فِي النَّوْ      نَجَدَاتٍ وَالْفَرَسُ الْوَقَّاحُ

وقال: [من الرجز]

لَمْ يَغْذُهَا الرُّمْلُ وَلَا أَيْسَارُهَا      إِلَّا طَرِيَّ اللَّحْمِ وَأَمْتَجَزَارُهَا

وقال: [من الطويل]

عَشِيَّةٌ لَا تَغْنِي الرَّمَاحُ مَكَاتَهَا      وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمُشْرِفِيُّ الْمُصَمِّمُ  
وهذا يُقَوِّي: (مَا أَتَانِي زَيْدٌ إِلَّا عَمَرُو) وَمَا أَعَانَهُ إِخْوَانُكُمْ إِلَّا إِخْوَانُكَ، لِأَنَّهَا  
مَعَارِفٌ لِيَسْتِ الْأَسْمَاءُ الْأَخْرَةَ بِهَا وَلَا مِنْهَا<sup>(١)</sup>.

والذي يمكن أن يفهم من كلام سيبويه السابق، أن الذي يجوز فسي الاستثناء  
المنقطع المحتمل للمتصل، إذا كان الثاني من غير جنس الأول وجهان:

الأول: النصب على الانقطاع.

والثاني: الإبتاع على البدلية، توسعا.

وفي هذا وجه بلاغي لا يخفى على من يتذوق اللغة ويحس بجمالية تراكيبها  
وبديع صنعها.

فالتوسع جاء في بعض الأمثلة السابقة للمبالغة في التشبيه وذلك نلاحظه بجلاء  
في:

\*تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ\*

وهذا على مذهب أهل الحجاز.

أما التميميون فيبدلون على تقدير: تفرغ العامل.

أما عن بيت ابن الأيهم التغلبي فقد قال عنه ابن السيرافي والأعلم، أن الشاهد  
فيه رفع (غير) على البدل من (عتاب) اتساعاً ومجازاً، وهي في موضع قوله: (إلا  
طعن الكلى) على أَنَّ الطَّعْنَ (بدلٌ) مِنْ (عتاب)، كما تقول (مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)،  
(وَمَا جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ)<sup>(٢)</sup>.

(١) الكتاب ١/٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦ب، ٢/٣٢٠ وما بعدها/م، ٢/٣٣١-٣٣٢ وما بعدها/مل.

(٢) لنظر: شرح أبيات سيبويه ٢/٣٧، وحاشية كتاب سيبويه ١/٣٦٥.

وهذا مذهب بني تميم.

أما أهل الحجاز فينصبون ذلك كله على الاستثناء المنقطع.

أما الشاهد في بيت الحارث بن عباد، فهو: إبدال (الفتى) من (التخيل والمراح) على التوسع والمجاز، وكذا في البيت الذي يليه: إذ الشاهد فيه: إبدال (طري) من (الرسل) وإن لم يكن من جنسه توسعا ومجازا.

قال الزجاج: كأنه قال: لم يَغْذَا إِلَّا اللَّحْمَ، ونكر الرسل توكيدا<sup>(١)</sup>.

وقال الأعمى عن بيت الحارث أن ((هذا على الوجهين المتقدمين في لغة بني

تميم:

أحدهما كأنه قال: (لا يبقى لجامها إلا الفتى الصبار) ودل ذلك على أنه لا يبقى

شيء سواه، ونكر التخيل والمراح توكيدا.

والوجه الآخر: أنه جعل الفتى الصبار هو التخيل والمراح في الحرب مجازا.

وفيه وجه ثالث: وهو أن (التخيل) على معنى (ذي التخيل) ثم حذف مثل قوله

تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ التُّرْبَةَ﴾<sup>(٢)</sup>، وهذا على الوجه الذي يتفق عليه أهل الحجاز وبنو تميم<sup>(٣)</sup>.

ومن شواهد سيبويه الآخر: [من الطويل]

عَشِيَّةَ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَاتِهَا      وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ

ولعل هذا هو الشاهد الأخير الذي أنشده سيبويه في هذا الباب، الذي ورد مع

الآبيات الأخر التي جعلها تقوية لقوله: (ما أتاني زيد إلا عمرو) وما أعانه إخوانكم

إلا إخوانه) فأجاز في هذا البديل كما أجاز في الآبيات.

فالشاهد في البيت الأخير إبدال (المشرفي) وهو السيف من: (الرماح) و(النبل)

وإن لم يكن من جنسهما توسعا ومجازا وذلك على مذهب بني تميم، بينما أهل

الحجاز يوجبون النصب على الاستثناء.

(١) اللكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٢٧.

(٢) سورة يوسف، الآية ٨٢.

(٣) اللكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٢٧.

## ٢ - أسلوب الاستفهام:

الاستفهام: مصطلح عبّر عنه سيبويه بصيغ متعددة، منها فعلية ومنها غير فعلية نحو: (استفهم، أو استفهمت، ويستفهم، ولا يستفهم، ومستفهم) فمنها ما استعمله في الكلام استفهاماً محضاً حقيقته طلب الفهم، والتقرير، أو التوبيخ أو الاستخبار، مصطلحات استعملها لمعان مختلفة، وأصل الاستفهام عنده هو ما يسأله المخاطب ((مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه))<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر سيبويه أن الأصل في الاستفهام أن يلي الفعل قال في (باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل، وهو باب الاستفهام) قال: ((وذلك أن من الحروف حروفاً لا يُذكر بعدها إلا الفعل))<sup>(٢)</sup>.

فهو يرى أن الاستفهام إنما وضع في حقيقته للفعل؛ لأن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه لذلك إنما تستفهم عما شك فيه وتجهل عمله<sup>(٣)</sup>، ولذا كان الاختيار عنده أن يلي الاستفهام الفعل.

وبعد أن ذكر سيبويه أنوات الاستفهام وفرق بينها تقريباً تركيبياً من حيث دخولها في التركيب على الأسماء والأفعال، قرر أن أنوات الاستفهام جميعاً يقبح دخولها على الاسم، وإن كان بعدها فعل، إلا في الضرورة الشعرية، واستنتى من ذلك الهمزة التي يصح دخولها على الاسم من غير قبّح، وإن كان بعد الاسم فعلاً، وذلك لأنها الأصل في الاستفهام.

فقد نصّ على ((أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: (هل زيد قام؟)، و(أين زيد صرّبته؟) لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الألف<sup>(٤)</sup> فإنه يجوز فيه الرفع والنصب، لأن الألف قد يبدأ بعدها الاسم، فإن جئت في سائر حروف الاستفهام بالاسم وبعد ذلك الاسم، اسم من فعل نحو: (ضارب) جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر...))<sup>(٥)</sup>.

(١) للكتاب ١/١٧٢ب، ١/٣٤٣هـ.

(٢) للكتاب ١/٥٠ب، ١/٩٨هـ.

(٣) أنظر: شرح المفصل ١/٨١.

(٤) عبر سيبويه عن الهمزة بالألف

(٥) للكتاب ١/١٥ب، ١/١٠١هـ.

ولما كان سيويوه قد قرر أن حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل، عاد فنذكر أن تلك الأدوات يجوز دخولها على الأسماء على سبيل التوسع، فقد جاء في (الكتاب): ((وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسَّعوا فيها، فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: (هَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) و(هَلْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ)... فَإِنْ قُلْتَ: (هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَ) و(هَلْ زَيْدٌ ذَهَبَ) قَبَّحَ ولم يجز إلا في الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن أضرَّ شاعر فقتَم الاسم نصب كما كنت فاعلا بـ(قد) ونحوها، وهو في هذه أحسن؛ لأنه يبتدأ بعدها الأسماء))<sup>(١)</sup>.

فالابتداء هنا لا يعني به المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر، ولكن نكر الاسم الذي بعد الحروف.

قال الفارسي (٣٧٧هـ) بعد أن ذكر قول سيويوه: ((إلا أنهم قد توسَّعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعدها))، قال: ((ليس يريد بالابتداء الذي يقتضي خيرا نحو: (زيد منطلق)، لكن يريد نكر الاسم بعدها))<sup>(٢)</sup>.

وهذا يعني أن حروف الاستفهام بنيت للأفعال، وإنما تجيء الأسماء بعدها على غير الأصل توسعا.

قال السيرافي: ((حرف الاستفهام حكمه أن يدخل على الفعل إذا اجتمع الاسم والفعل بعده، فإذا وليه الاسم وقد وقع الفعل على ضميره اختير إضمار الفعل...))<sup>(٣)</sup>. وخالصة القول أن حروف الاستفهام كلها بنيت للأفعال، وهو الأصل فيها، وذلك لأنها تشبه بوجه من الوجوه أدوات الشرط والجزاء لأن السائل يطلب من المخاطب أمرا لم يستقر عنده كعزم استقرار فعل الشرط، وأدوات الجزاء لا يليها إلا الأفعال، وذلك الحكم يجري على كل أدوات الاستفهام - عدا الهمزة - التي عبر عنها سيويوه بالألف، لأن الجملة الفعلية بعدها يصح فيها تقديم المعمول على فعله، لكن الأمر يختلف إذا جاءت بعد هذه الأدوات جملة اسمية، فإنه يجوز حينئذ دخولها على الأسماء توسعا ومجازا.

(١) الكتاب ١/١ ص ٩٨-٩٩هـ.

(٢) للتعليق على كتاب سيويوه ١/٢٧٧-١٢٨.

(٣) التعليق على كتاب سيويوه ١/١٢٧-١٢٨ نقلا عن شرح السيرافي.

أما إذا اجتمع على هذه الأدوات اسم وفعل، فتقديم الفعل على الاسم أولى، لأن هذه الحروف بنيت في الأصل للأفعال، لمضارعتنا الجزاء والشرط في المعنى - كما ذكرنا- .

ويتضح ذلك مما ذكره سيبويه في: (باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل...)  
قائلا: ((واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: (هل) و(كيف) و(من): اسم وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل))<sup>(١)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن أسلوب الاستفهام كان من مصطلحات البلاغيين الذين عنوا به طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل.

والذي يبدو أن سيبويه قد اقترب من هذا المفهوم عندما ذكر: ((أنه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقر عند المسائل))<sup>(٢)</sup> .

وهذا أسلوب متميز من أساليب الاستفهام التي تجري على مقتضى الظاهر، إذ يراد به طلب العلم بشيء لم يكن معلوما، وهو المعنى المستعمل على الحقيقة، إلا أن هناك دواعي واعتبارات بلاغية ونفسية تخرج بالاستفهام عن هذا الأصل اللغوي إلى ما يسمى عند البلاغيين بمجيء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الأمر الذي يمكن حمله على أنه ضرب من ضروب التوسع والمجاز في الكلام العربي.

(١) الكتاب ١/٤٥٨-٤٥٩ ب، ٣/١١٤-١١٥ هـ.

(٢) الكتاب ١/٥١١ ب، ١/٩٩ هـ.

## المبحث الرابع التوسع في الجار والمجرور

### أولاً: التوسع في حروف الجر:

ويسمى الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي: توصلها إليها، كما يسمونها حروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم كالظرفية<sup>(١)</sup> والبعضية والاستعلاء والإصاق ونحوها من الصفات. وسميت هذه الحروف حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أو لأن عملها الجر.

### — نيابة حروف الجر بعضها عن بعض:

تعد نيابة الحروف عن بعضها ضرباً من ضروب التوسع والمجاز، وإن كانت النيابة موطن خلاف بين النحاة. فجمهور البصريين على أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شذوذاً.

أما الكوفيون فيذهبون إلى أن حروف الجر ينوب عن بعضها بعض. وقد عقد ابن جني في (الخصائص) باباً (في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) ذكر فيه بعضاً من شواهد القرآن الكريم في النيابة قال فيه: ((وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> أي: مع الله، ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَلَا أُصَلِّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾<sup>(٣)</sup> أي: عَلَيْهَا<sup>(٤)</sup>.

(١) أنظر: شرح الرضي على الكافية ٣٥٤/٢، وشرح التصريح ٢/٢.

(٢) سورة الصف، الآية ١٤.

(٣) سورة طه، الآية ٧١.

(٤) الخصائص ٣٠٦-٣٠٧، وأنظر: معاني النحو ٩/٣.

ذهب الكوفيون إلى أنّ (في) بمعنى (على)، وذهب النصريون إلى أنه ليس بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء فهو من باب المجاز.

وتجدر الإشارة إلى أن الأصل في حروف الجر أن لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف، فتتعاور الحروف على هذا المعنى، ومعنى ذلك أنه يتوسع في استعمال المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض.

ولم يغفل سيبويه الكلام عن هذه المعاني إذ بحثها في كتابه مشيراً إلى أصل تلك الحروف في الاستعمال، ثم إلى ما خرجت إليه إلى معانٍ آخر على سبيل التوسع والتجوز، وهذه هي:

#### ١ - الباء:

ذكر سيبويه أن الأصل في (الباء) إنما هو: الإلحاق والاختلاط، وما خرج عن ذلك واتسع فيه فهو أصله.

فقد جاء في الكتاب: ((وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: (خَرَجْتُ بِزَيْدٍ)، و(دَخَلْتُ بِهِ)، و(ضَرَبْتُهُ بِالسُّوطِ): أَلَزَقْتُ ضَرْبَكَ إِيَّاهُ بِالسُّوطِ، فَمَا أَتَسَعَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ فَهَذَا أَصْلُهُ))<sup>(١)</sup>.

ولهذا حكى ابن هشام أن: الإلصاق معنى لا يفارقها، ولهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الإلصاق الحقيقي كـ(أَمْسَكَتُ بِزَيْدٍ) إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه... ومجازي نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد.

وعن الأخفش: أن المعنى: (مَرَرْتُ عَلَى زَيْدٍ)... ثم ذكر أن كلاً من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور كـ(أَمْسَكَتُ بِزَيْدٍ) و(صَعِدْتُ عَلَى السَّطْحِ) فَإِنَّ أَفْضَى إِلَى مَا يَقْرُبُ مِنْهُ فَمَجَازٍ))<sup>(٢)</sup>.

ومعنى ذلك أن إلصاق الشيء بالشيء يُعَدُّ حَقِيقَةً، نحو: (بِهِ دَاءٌ) أي التصق به وخالطه حقيقة.

أما إذا قال: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) فمعناه التصق مروري بموضع يقرب منه زيد، وهذا هو المعنى المجازي الذي يرد على التوسع والتفسيح في التعبير، وإلى ذلك أشار

(١) للكتاب ٣٠٤/٢، ٢١٧/٤ هـ.

(٢) مخني اللبيب ١٠١/١، وأسرار النحو، لابن كما باشا ٢٧٥.

الأعلم الشنتمري قال: ((ومعنى قوله<sup>(١)</sup> في الباء: ((هي للإزراق والاختلاط)) إلى قوله ((فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله)) إنما قال هذا لأنه قد يستعمل بالباء ما لا يكون إصافاً كقولك: «مررتُ بزَيْدٍ»، لم تُلْزَقِ المَرورَ بزَيْدٍ، إِنَّمَا تُرِيدُ المَرورَ التَّرَقُّ بالموضع الذي يَقْرَبُ منه، وَتَقَعُ فِيهِ مُشَاهَدَتُهُ وَالْإِحْسَاسُ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وهكذا تقترب المعاني ويتوسع في استعمالها، فيستعمل بعضها في معنى بعض أو قريب منه.

فمثلاً قد يتوسع في معنى الإصاق بالباء، فيستعمل للظرفية تقول: (أَقَمْتُ بِالْبَلَدِ)، و(أَقَمْتُ فِي الْبَلَدِ) مع احتفاظ كل حرف بمعناه الذي وضع له واستعماله الخاص به ولا يكونان واحداً.

٢ - (في):

قال سيبويه: ((وأما (في) فهي للوعاء تقول: (هو في الجراب) و(في الكيس) و(هو في بطن أمه) وكذلك (هو في الغل)؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك: (هو في القبة) و(في الدار) وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا؛ وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله<sup>(٣)</sup>.

يعني أن هذا الحرف يفيد الظرفية مكانية أو زمانية، فمن المكانية قولهم: (هو في الدار) ومن الظرفية الزمانية (جئت في يوم الجمعة).

وهذه الظرفية حقيقة، وقد يتوسع في استعمال هذا الحرف فيخرج عن حقيقة توسعاً ومجازاً، كما لو قلت: (سأنظر في أمرك) حينما جعلت الأمر محلاً للنظر.

جاء في المقتضب: ((وأما (في) فهي للوعاء نحو: (زيد في الدار) ... وقد يتسع القول في هذه الحروف وإن كان ما بدأنا به الأصل نحو قولك: (زيد ينظر في العلم) فصيرت العلم بمنزلة المتضمن وإنما هو كقولك: (قد دخل عبد الله في العلم) وخارج مما يملك<sup>(٤)</sup>.

فمعنى (في) الظرفية، ولكنها إذا اتسعت في الكلام فهي على ذلك كما قال سيبويه.

(١) أي: سيبويه.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٢٦/٢.

(٣) الكتاب ٣٠٨/٢، ب، ٢٢٦/٤ هـ.

(٤) المقتضب ١٣٩/٤.

وقد ذكر لها النحاة معاني أخر هي في حقيقتها توسع في معنى الظرفية، منها أن تكون بمعنى (الياء) (١) أو (مع) (٢) أو بمعنى (إلى) (٣).

ولعل من أشهر أمثلة النحاة على تضمينها والتوسع فيها هو تناقلهم الآية الكريمة: ﴿وَأَصْلَبْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ (١) إِذْ ضَمَّنُوا حَرْفَ الْجَرِّ (في) معنى (على) ومعناه: لأصلبناكم عليها، وقد مرَّ القولُ فيها.

### ٣ - (على):

(على) للاستعلاء حقيقياً كان أم مجازياً، ويندك على ذلك؛ لفظها؛ فهي من العلوِّ. فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: (هُوَ عَلَى الْجَبَلِ) و(حَمَلَهُ عَلَى ظَهْرِهِ) ومن الاستعلاء المجازي قولهم: (عَلَيْهِ نَيْن)، وكان الدين قد علاه وركبته، وإذا تقول العرب: (رَكِبْتَنِي كُيُونٌ) و: كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره، ومنه: (عَلَى قِضَاءِ الصَّلَاةِ) و(عليه القصاص) كأنها رابية لمن تلزمه (١)،

قال سيبويه: ((أما (على) فاستعلاء الشيء؛ تقول: (هذا على ظهر الجبل)، وهي على رأميه) ... وتقول: (عليه مأل)، وهذا كالمثل كما يثبت الشيء على المكان، كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يتسع هذا في الكلام، ويجيء كالمثل)) (١).

وقد نكروا أن العرب تستعمل (على) للأفعال الشاقة الثقيلة، وذلك ما حكى عن ابن جني قوله: ((وقد يستعمل (على) في الأفعال الشاقة المستقلة، تقول: (قد سرنا عشرا وبقيت علينا ليلتان)، وقد حفظت القرآن وبقيت علي منه سورتان...))

وإنما اطرقت (على) في هذه الأفعال من حيث كانت (على) في الأصل للاستعلاء والتفرع فلما كانت هذه الأحوال كلفا ومشاق تخفض الإنسان وتضعه وتعلوه وتتفرعه حتى يخنع لها ويخضع لما يتسدها كان ذلك من مواضع (على).

(١) أنظر: مغني اللبيب ١/١٠١، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٦٢-٣٦٣.

(٢) أنظر: مغني اللبيب ١/١٠١-١٠٢.

(٣) أنظر: مغني اللبيب ١/١٠٢.

(٤) سورة طه، الآية ٧١.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٣٧٩، وأنظر: المقتضب ١/٤٦.

(٦) للكتاب ٢/٣١٠، ب، ٤/٢٣٠-٢٣١هـ.

ألا تراهم يقولون: (هذا لك وهذا عليك) فتستعمل اللام فيما تؤثره، و(على) فيما تكرهه<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر ابن مالك أنها للاستعلاء حسا ومعنى، ثم ذكر لها معاني آخر، كالمصاحبة والمجاورة والتعليل والظرفية<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: حذف الجار توسعاً:

ذهب الفارسي وابن جنبي إلى أن حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك أن الحروف لما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً واختصار المختصر إجحاف به<sup>(٣)</sup>.

لكن الذي يبدو أن هذا التعليل لا ينسجم مع واقع اللغة، التي جاء فيها حذف الحروف -ولا سيما الجارة- في مواضع كثيرة، من القرآن والشعر والكلام العربي المنثور.

ولغتنا العربية ثرية بالمفردات، غنية بالأساليب الكثيرة التي يتصرف بها العربي في كلامه، فيطنب تارة، ويوجز أخرى ويحذف على سبيل التومع والتجوز مرارا وتكراراً، وربما كثر الحذف عندهم فأصبح موضعاً قياسياً للحذف والإيجاز.

ولعل من أشهر مواضع الحذف التي ذكرها سيبويه في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لتوسعهم في الكلام والإيجاز والاختصار قوله:

((ومن ذلك قولهم: أَكَلْتُ أَرْضَ كَذَا وَكَذَا، وَأَكَلْتُ بِلْدَةَ كَذَا وَكَذَا، إِنَّمَا أَرَادَ أَصَابَ مِنْ خَيْرِهَا، وَأَكَلَ مِنْ ذَلِكَ وَشَرِبَ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ كَثِيرٌ، وَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى))<sup>(٤)</sup>.

— ذَهَبْتُ الشَّامَ وَدَخَلْتُ الْبَيْتَ:

عَدَّ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ<sup>(٥)</sup> (ذَهَبْتُ الشَّامَ) وَدَخَلْتُ الْبَيْتَ مِنْ الشَّاذِ، أَخْذًا بظَاهِرِ نَصِ الْكِتَابِ الَّذِي أوردَهُ سيبويه قائلًا: ((... قَالَ بَعْضُهُمْ: (ذَهَبْتُ الشَّامَ)، يُشَبِّهُهُ بِالْمَبْهُمِ،

(١) معاني النحو ٤٧/٣ نقلًا عن لسان العرب.

(٢) تسويل الفوائد وتكميل المقاصد ١٤٦، وأنظر: المساعد ٢٤٨/٢.

(٣) الخصائص ٢٧٢/٢.

(٤) الكتاب ١/١٠٩، اب، ١/٢١٤هـ.

(٥) أنظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٧٤-١٧٥.

إذ كان مكانا يقع عليه (المكان) و(المذهب) وهذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذَهَب) دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل (ذَهَبْتُ الشَّامَ): (دَخَلْتُ البَيْتَ).

ومثل ذلك قَوْل سَاعِدَةَ بن جُوَيَّةَ: [من الكامل]

لَدُنَّ يَهْزُ الكُفِّ يَصِلُ مَتْنَهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ<sup>(١)</sup>.

وقد تعرض سيبويه للأمتثلة السابقة عند كلامه على تعدي الفعل إلى المفعول الواحد وعدها شاذة على اعتبار أن الفعل (ذهب) تعدي إلى (الشام) وإلى البيت من غير واسطة، وأن الفعل (ذهب) فعل لازم، لا يتعدى إلا بحرف الجر، وبخاصة مع الأماكن المختصة نحو: (الشام) و(السوق) و(البيت) و(المسجد) وأمثالها، لذا تقرر عندهم أن تعدي الفعلين: (ذهب) و(دخل) إلى بعض الأماكن المختصة دون حرف جر شاذ.

وقد حذفت العرب حرف الجر من الأماكن مع الدخول فقالوا: (( دخلت البيت) و (دخلت الدار) وكان القياس أن يقول: دخلت في البيت، ودخلت في الدار، وكذلك الحال (عسل الطريق الثعلب) وكان ينبغي أن يقول: عسل في الطريق الثعلب<sup>(٢)</sup>. وقد نقل الرضي عن سيبويه أنهما ظرفان فقال: (( إن دخلت الدار وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه، مبهما كان أو لا، نحو: (دخلت الدار) و(نزلت الخان) و(سكنت الغرفة)؛ وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة، فحذف حرف الجر، أعني (في) معها في غير المبهم أيضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه...

وأما نحو: (ذهبت الشام) فاننتصاب الشام على الظرفية اتفاقا؛ لأن (ذهب) لازم، وهو شاذ<sup>(٣)</sup>.

وذهب الأعلام إلى ((أن الأماكن المختصة التي لا تقع أفاضها على كل مكان لا يستعمل ظرفا، فكان حكم (الشام) أن لا يستعمل ظرفا لأنه اسم لبقعة بعينها؛

(١) أنظر: الكتاب ١/١٥-١٦، ١/٣٥-٣٦ هـ، ١/٦٩ مل.

(٢) أنظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٧٥ نقلا عن شرح السيرافي.

(٣) شرح الكافية ١/١٨٦.

فلما قالت العرب: (ذهبت الشام) وحذفوا حرف الجر وهو (في) و(إلى) علمنا أن ذلك شاذ خارج عن القياس...

ومثل: (ذهبت الشام) قولهم: (دخلت البيت) فسر(سيبويه إنما أراد أن يرينا أن ذهبت الشام شاذ، والأصل فيه استعمال حرف الجر، كما أن دخلت البيت كذلك، وإن كان البيت أعم من (الشام))<sup>(١)</sup>.

فالوجه الأول: -إذا- في إعراب (الشام) و(البيت) من قولهم: (ذهبت الشام) و(دخلت البيت) هو النصب على الظرفية كما نقل عن سيبويه. أما الوجه الآخر: فإنهما منصوبتان على نزع الخافض.

والذي يبدو لي أن حمل المثاليين (ذهبت الشام) و(دخلت البيت) مع البيت الشعري من قول ساعدة بن جؤية على التوسع في التعبير والتصريف في القول أولى من حملها على الشذوذ وذلك لأمرين:

أحدهما: كثرة الاستعمال في حذف حروف الجر، والذي يعد مسوغا هاما من مسوغات التوسع في الكلام العربي.

والآخر: ما ورد من آراء النحاة الذين نصوا فيها صراحة على وضوح سمة التوسع التي اتسمت بها هذه الأمثلة والشواهد، ولعل من أهم هذه الآراء:

أ - ما حكاه الزجاج عن بعض النحاة وهم يوجهون قول الله تعالى: ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾<sup>(٢)</sup>.

والذي قال فيه أبو عبيدة: المعنى: كل طريق، قال: ((... وإذا كان اسما للطريق كان مخصوصا، وإذا كان مخصوصا وجب أن لا يصل الفعل الذي لا يتعدى إليه إلا بحرف جر، نحو: (ذهبت إلى زيد)، و(دخلت به) و(خرجت به) و(قعدت على الطريق) إلا أن يجيء في شيء من ذلك اتساع، فيكون الحرف معه محذوفا، كما حكاه سيبويه من قولهم: (ذهبت الشام) و(دخلت البيت) (( .

فالأسماء المخصوصة إذا تعدت إليها الأفعال التي لا تتعدى؛ فإنما هو على الاتساع... والأصل أن يكون بالحرف، ثم بعد ذلك قال:

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٦٨/١-١٦٩.

(٢) سورة التوبة، الآية ٥.

((الأ ترى أنه مكان مخصوص، كما أن (البيت) و(المسجد) مخصوصان، وقد نص سيبويه على اختصاصه، والنص يدل على أنه ليس كالمذهب.

الأ ترى أنه حمل قول ساعدة: [من الكامل]

لَدُنَّ يَهْزُ الكَفَّ يَعْصِلُ مَتْنَهُ      فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

على أنه قد حذف معه الحرف اتساعاً، كما حذف عنده من (ذهب الشام).<sup>(١)</sup>

ب - والرأي الثاني الذي صرح به أبو علي الفارسي في (البغداديات) والذي نص فيه على أن ((قولهم: (دخلت البيت) و(ذهب الشام) عند سيبويه، و(عسل الطريق الثعلب) وهذا النحو؛ حكمه أن يتعدى الفعل إليه بحرف الجر، لكن حرف الجر حذف للاتساع))<sup>(٢)</sup>.

ج - أما الرأي الثالث فكان للأعلم الشنتمري الذي حكاه في كتاب (النكت) وقد نقل (أنهم توسعوا في حذف حرف الجر من الأماكن فقط وتركتوا غيرها على القياس))<sup>(٣)</sup>.

والأمثلة السابقة كانت تتردد بين الفَيْنَةِ وَالْفَيْنَةِ على أنها من الشذوذ تارة ومن التوسع أخرى.

وقد بسطنا القول فيها بما لا يحتاج إلى مزيد، وكان هوى الباحث مع القائلين بالتوسع، ثقةً بسعة اللغة وتطورها ونمائها وغناها. وهناك أمثلة أخر من أمثلة سيبويه لا نشك في أن حذف حرف الجر منها، إنما جاء به من باب التوسع لا الشذوذ.

ولعل من أكثرها جلاء في (الكتاب): ما ذكره في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين) ونص فيها على حذف حرف الجر منها، وعمل الفعل فيها على أنه منصوب على نزع الخافض، ثم تابعه المحققون من النحاة، فصرحوا على أن هذه

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١١٨-١١٩.

(٢) البغداديات ٥٥٠.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٦٩/١.

الأمثلة والشواهد، إنما جاءت على سبيل التوسع في التعبير، فمنها: قول المتلمس  
[من البسيط]

آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ  
وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الْمَوْسُ  
يريد: عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ<sup>(١)</sup>.

وقد نَصَّ أَبُو هِشَامِ الْأَنْصَارِيُّ عَلَى أَنَّ سَبِيوِيَهَ جَعَلَ انْتِصَابَ (حَبِّ الْعِرَاقِ)  
عَلَى التَّوَسُّعِ وَإِسْقَاطِ الْخَافِضِ وَهُوَ (عَلَى)، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ بَابِ (زَيْدًا ضَرَبْتَهُ)؛ لِأَنَّ  
التَّقْدِيرَ: لَا أَطْعَمُهُ، وَ(لَا) هَذِهِ لَهَا الصِّدْرُ فَلَا يَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلُهَا<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ رَدَّ الْمُبَرِّدُ عَلَى سَبِيوِيَهَ هَذَا التَّقْدِيرَ، وَزَعَمَ أَنَّهُ خَطَأً وَصَوَابُهُ ((إِنَّمَا هُوَ  
آلَيْتُ أَطْعَمْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ، أَي: لَا أَطْعَمُ حَبَّ الْعِرَاقِ، كَمَا نَقُولُ: (وَإِلِلَّهِ أَبْرَحٌ مِنْ هُنَا)  
أَي: لَا أَبْرَحُ))<sup>(٣)</sup>.

وَنَقَلَ رَأْيَ الْمُبَرِّدِ الْفَارَسِيُّ فِي (التَّعْلِيقَةِ) فُوجِهَ إِعْرَابَ (حَبِّ الْعِرَاقِ) عَلَى رَأْيِ  
الْمُبَرِّدِ، بِأَنَّهُ يَنْتَسِبُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ؛ (أَطْعَمَهُ)؛ تَفْسِيرُهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: (آلَيْتُ لَا أَطْعَمُ حَبَّ  
الْعِرَاقِ لَا أَطْعَمُهُ) فَأَطْعَمَهُ: تَفْسِيرٌ لِلْمُضْمَرِ<sup>(٤)</sup>.

وَرَدَّ أَبُو لَوْلَادٍ (ت ٣٣٢هـ) عَلَى الْمُبَرِّدِ تَقْدِيرَهُ، وَذَكَرَ أَنَّ (الْأَيْتُ) وَحَلَفْتُ،  
وَأَقْسَمْتُ؛ أَفْعَالٌ تَتَعَدَّى إِلَى الْمُحَلُوفِ عَلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ<sup>(٥)</sup>.

ونخلص مما تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، والفعل اللازم  
يصل إلى مفعوله بحرف جر، فإذا توسعوا بحذف الجار وصل الفعل إلى مفعوله  
بنفسه، فما زال شاهد ابن عقيل: [من الوافر]

تَمْرُونَ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا  
كَلَامِكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامًا<sup>(٦)</sup>

عَالِقًا فِي الذَّهْنِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَنْصُوبِ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ وَالْأَصْلُ:  
تَمْرُونَ بِالْأَيْتِ.

(١) الكتاب ١/١٧، ١/٣٨هـ، ١/٧٣م.

(٢) مخني اللبيب ١/٩٩، ٢٤٥، ٥٩٠، ٦٠٠.

(٣) الانتصار لسبويه على المبرد: ٤٨/٤٨.

(٤) أنظر: لتعليق على كتاب سبويه ١/٦٥-٦٦، وأنظر: الانتصار لسبويه على المبرد ٤٨-٤٩ م/٤.

(٥) الانتصار لسبويه على المبرد ٤٨.

(٦) أنظر: شرح ابن عقيل ١/٥٣٨.